قاسم دحمان

السياسة الخارجية الروسية

في آسيا الوسطى والقوقاز

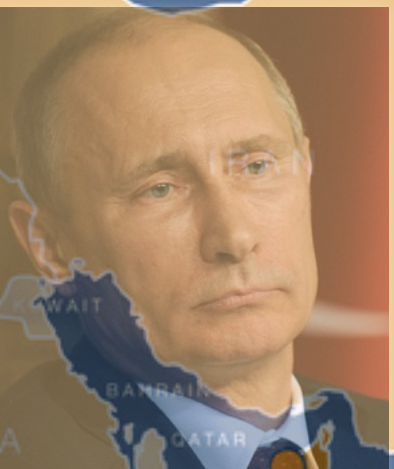

E-KUTUB

السياسة الخارجية الروسية
في آسيا الوسطى والقوقاز
قاسم دحمان

السياسة الخارجية الروسية

في آسيا الوسطى والقوقاز

قاسم دحمان

إصدارات إي – كتب

لندن، مارس 2016

Russian foreign policy in Central Asia and the Caucasus
By: **Gasem Dahman**
All Rights Reserved to the Author
Published by E-Kutub.com, 2016
ISBN: 9781780582009

*****

الطبعة الأولى، لندن، كانون الثاني- يناير 2016
المؤلف: **قاسم دحمان**
الناشر: E-kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024
© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
لا تجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب ألكترونيا أو على ورق. كما لا يجوز الاقتباس من دون الإشارة الى المصدر.
أي محاولة للنسخ أو إعادة النشر تعرض صاحبها الى المسؤولية القانونية.
إذا عثرت على نسخة عبر أي وسيلة اخرى غير موقع الناشر **(إي- كتب)** أو غوغل بوكس، نرجو إشعارنا بوجود نسخة غير مشروعة، وذلك بالكتابة إلينا:
ekutub.info@gmail.com

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
gacem069@gmail.com

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى زوجتي وأبنائي
وإلى روح أخي الحبيب
تغمده الله بواسع رحمته

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقني إلى هذا العمل، وعسى أن يكون عنده مقبولا...
إنه لمن دواعي غبطتي وسروري أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجميل الشكر والعرفان للأستاذ المحترم **نوري نعاس** رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الجلفة على كلماته الطيبة التي كانت وما تزال دافعا لي وأنيسا في خطواتي العلمية الآنية والآتية...
فالله نسأل أن تكون هذه الخطوات خالصة لوجهه الكريم..
والله نسأل أن تكون ثمرتها علما ينتفع به...
وأن تكون تلك الكلمات الطيبة صدقة جارية لقائلها...

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

الفهرس

مقدمة.... ص13
الفصل الأول.... ص19
ـ ماهية السياسة الخارجية.... ص21
مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها
أ مفهوم السياسة الخارجية
ب المفاهيم المشابهة له
محددات السياسة الخارجية.... ص31
أ المحددات الداخلية
ب المحددات الخارجية
ـ دور الشخصية القيادية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية....ص41
القيادة كمتغير في السياسة الخارجية
أ – تعريف القيادة
ب – خصائص القيادة
ج – البيئة النفسية للقائد
ـ نظريات وأنماط القيادة السياسية
أ – نظريات القيادة
ب – أنماط القيادة
ج – تصنيفات أخرى

الفصل الثاني.... ص 53
صنع السياسة الروسية في ظل قيادة بوتين.... ص55
دور بوتين في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية
1 المحددات الجيوسياسية لروسيا الاتحادية
أ – الموقع والمساحة
ب مكونات الاتحاد الروسي
ج – التكوين الاجتماعي

د – النظام السياسي لروسيا الاتحادية
هـ – معوقات النهوض في روسيا
2 المحددات الشخصية لفلاديمير بوتين
أ – من هو بوتين
ب مسيرته نحو الرئاسة
ج – رئاسة روسيا
د – أراء بعض المفكرين في شخصيته
3 تأثير شخصية بوتين في صنع القرار في روسيا
أ صلاحيات مؤسسة الرئاسة
ب أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين
4 الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية
أبعاد السياسة الروسية في عهد بوتين
1البعد الإقليمي
أ آسيا الوسطى والقوقاز
ب الشراكة الروسية الشرق آسيوية
ج الاتحاد الأوربي
د الشرق الأوسط
2البعد الدولي

الفصل الثالث.... ص93
آسيا الوسطى والقوقاز في ظل الصراع الدولي على المنطقة
الخصائص الجيو سياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز.... ص95
1المحددات الجيو سياسية لمنطقة آسيا الوسطى
أ – الموقع الجغرافي وأهميته
ب – التركيبة السكانية لدول آسيا الوسطى
ج – الواقع السياسي والاقتصادي
2 المحددات الجيو سياسية لمنطقة القوقاز
أ – الجغرافيا والسكان

ب – الواقع الاقتصادي
ج رابطة أو (كومنويلث) الدول المستقلة
الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة لروسيا.... 112
أهمية المنطقة عسكريا
ب اقتصاديا
ج أمنيا
تأثير النزاعات في المنطقة على السياسة الروسية
أ – النزاع في آسيا الوسطى
ب - النزاع في القوقاز
الأطماع الإقليمية والدولية في المنطقة
1- الأطماع الإقليمية
أ- تركيا
ب- إيران
ج- الصين
2- الأطماع الدولية
أ- الولايات المتحدة الأمريكية
ب- الاتحاد الأوربي

خاتمة.... ص 139
المصادر والمراجع.... ص141

مقدمة

تعتبر روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي السابق حيث أنها تحظى باعتراف القانون الدولي وكذا المجموعة الدولية لها بتلك التركة الثقيلة والمتنوعة من مساحة جغرافية وتعداد سكاني وأسلحة إستراتيجية ومكانة دولية هامة. وهي بذلك تواصل تنفيذ الالتزامات الدولية، من حقوق وواجبات ومعاهدات وممتلكات وديون كما تتولى مقعد الاتحاد السوفييتي الدائم في مجلس الأمن.

وإذا كانت روسيا قد حظيت بالنصيب الأوفر من تركة الاتحاد السوفييتي المنهار فإن لدول آسيا الوسطى والقوقاز المنبثقة عنه هي الأخرى، نصيب من تلك الثروات لا يقل أهمية عن ذلك، تمثل في الموقع الاستراتيجي وفي ثروة البترول والغاز، مما جعلها محط أطماع الكثير من القوى الأمريكية والأوربية والآسيوية، وهذا ما أوجب على روسيا الانتباه إلى أهمية هذه المنطقة الحيوية ووضعها ضمن اهتمامات سياستها الخارجية.

"تكتسب منطقة آسيا الوسطى (والقوقاز) أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لدرجة أن وصفها " بريجنسكي" باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، لأن من يتمركز في آسيا الوسطى ويرسي قواعده سيتيح لنفسه القرب وإطلالة أكثر سهولة وأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي والعمق الحيوي لشبه

القارة الهندية وباكستان وأفغانستان باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين بما فيها تركيا باتجاه الغرب، وهي مناطق تشكل مطمعا مهما للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها، لأن في السيطرة على موارد منطقة آسيا الوسطى إمكانية كبيرة للتحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي وبلدان آسيا الغربية. ومنطقة آسيا الوسطى بهذا الشكل تعتبر أحد نقاط الصراع المهمة على المسرح الدولي". [1]

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على منطقة كانت إلى وقت قريب بعيدة عن الأحداث والتجاذبات السياسية لتظهر فجأة وبصورة ملفتة وتتصدر المشهد السياسي الدولي في أحداث جورجيا، ثم في تداعيات أحداث أوكرانيا، وما تزال تلك الأحداث قابلة للتطور.

وتكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في أنها تمثل" قلب العالم، وتتاخم حدودها المباشرة عددًا من الدول الكبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، فهي تقع جنوب روسيا، وغرب الصين وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران، وشرق تركيا. ومن ثم فإن هذه المنطقة مفتاح هام وموطئ قدم استراتيجي لعدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لاسيما وأن عددًا من الدول المتاخمة للمنطقة تمثل خصومًا أو

---

[1] عبد الله فلاح، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تقدم إلى مجلس كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 6

منافسين لواشنطن يتعين، وفقًا "للإستراتيجية القومية للأمن"، التي أصدرتها الولايات المتحدة عام 1992 القضاء عليها، أو على الأقل إضعافها حتى لا تمثل تحديًا للهيمنة والسياسة الأمريكية، وفي مقدمتها إيران والصين وروسيا ذاتها ومن ثم فإن تغلغل الولايات المتحدة يمثل عاملاً هامًا في تقويض نفوذ تلك الدول المناوئة ومحاولة اختراقها جغرافيًا وسياسيًا من وجهة النظر الأمريكية." [1] ولقد كانت جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز منارة لمختلف العلوم والفكر الإسلامي كما كانت وما تزال شعوب تلك المنطقة شعوبا مسلمة، تربطنا بها رابطة الإسلام ويدفعنا الواجب في ذلك إلى معرفة حالها بعد أن تحررت، وتجلية صورة واقعها اليوم ومحاولة كسر حاجز التعتيم والعزلة عنها بما أمكن من وسائل، قد يقدر لهذه الدراسة المتواضعة أن تكون إحداها.

لا شك أن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز قد ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واحتلال الولايات المتحدة، وقوات حلف شمال الأطلنطي لأفغانستان، حيث أصبحت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لهذه الدول بالنظر إلى جوارها المباشر مع أفغانستان، للتمركز فيها، وتوفير الإمدادات للقوات الأمريكية، وكذلك لإحكام السيطرة والخناق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول. بالإضافة إلى وجود دولتين من دول آسيا الوسطى وهما: كازاخستان وتركمانستان، إلى جانب

---

[1] محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم، موقع **الحوار المتمدن-العدد: 4245 - 2013 / 10 / 14 - 08:07** على الرابط: http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=382372

أذربيجان القوقازية على بحر قزوين، حيث تمتلك الدول الثلاث أكثر من ثلثي شواطئه، ومن المعروف أن منطقة بحر قزوين تمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم من النفط والغاز الطبيعي بعد منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم فإن للمنطقة أهمية إستراتيجية واضحة للولايات المتحدة التي ترى في السيطرة المبكرة على المنطقة تأمينًا لحاجاتها المستقبلية من الطاقة ودعمًا لاستقلالها واستقلال حلفائها الأوربيين في مواجهة روسيا التي تزداد هيمنتها على سوق الطاقة العالمي.

وتسعى روسيا في ظل قيادة بوتين إلى انتهاج سياسة مغايرة لما كانت عليه سابقا، حتى تتمكن من استعادة مكانتها الدولية والاستفادة من الموقع المتميز والثروات الطبيعية الضخمة لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولتتمكن من حماية نفسها ومصالحها من أطماع الدول الكبرى المنافسة لها في هذه المنطقة.

لم يكن من اليسير الحصول على مراجع وكتابات متخصصة وموجهة في موضوع الدراسة حصرا، وإن وجد بعضها خاصة المكتوب بالعربية أو المنقول إليها بالترجمة فهو قليل متناثر في عدد من الكتب والمجلات والمواقع الالكترونية. ولربما يرجع الأمر في ذلك إلى قلة الاهتمام بهذه المنطقة أو الانشغال بمنطقة الشرق الأوسط الأكثر حركية والأغنى بالمستجدات.

لكن ذلك لم يكن عائقا أمام الرغبة الجامحة في الإطلاع على تفاصيل تلك المنطقة والسياسات المنتهجة تجاهها خاصة من طرف الجار الروسي، وبالأخص من ذلك في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، الذي يسعى إلى أن يعيد لروسيا مكانتها الدولية ودورها المساهم في صنع السياسة الدولية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة من ثلاثة فصول يمكن إجمالها فيما يلي:

الفصل الأول: وهو مدخل نظري تم فيه التطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة له لإزالة اللبس الذي قد ينتاب القارئ في عدم التفريق بين هاته المفاهيم، كذلك اشتمل هذا الفصل على نقطتين هامتين هما: القيادة باعتبارها متغيرا يحظى ببالغ التأثير في حقل السياسة الخارجية، والنقطة الثانية هي مدى تأثير وجود هذا المتغير في صنع السياسة الخارجية الروسية خاصة في فترة حكم بوتين.

الفصل الثاني: وقد تناول نظرة موجزة لروسيا من الناحية الجيوسياسية، والمحددات الشخصية والعوامل البيئية والنفسية لفلاديمير بوتين، بالإضافة إلى أبعاد السياسة الخارجية الروسية في عهده.

الفصل الثالث: وتناول الموقع الإستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومواردها الطبيعية والاقتصادية، ومدى حدة التنافس والصراع الدائر حولها من طرف القوى المختلفة، كما بين أهمية هذه المنطقة بالنسبة لتلك القوى المتصارعة عليها.

وإذا كانت السياسة الخارجية الروسية حتى هذه السنة 2014 تكاد تتسم بالتذبذب والاكتفاء برد الفعل، فإن الثابت الوحيد في الأمور السياسية هو عدم وجود ثابت.

قاسم دحمان

05 / شوال / 1436 هـ

الموافق لـ 21 / 07 / 2015 م

الفصل الأول:

ماهية السياسة الخارجية

... التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.

روزنو

مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة له

أ – مفهوم السياسة الخارجية:

يرى الدكتور محمد السيد سليم أنه " يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. وطبقا لهذا فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية" [1] والتي يقصد بها أن السياسة الخارجية "تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية" [2].

وأما البعد الثاني فهو طابع الرسمية والذي يعرفه بالقول: " أن السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة، وفي الدول فإن هؤلاء الأشخاص يشملون رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، وغيرهم من

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1998، ص12

[2] المرجع نفسه، ص13

الأشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة " [1].

وثالث تلك الأبعاد هو الطابع العلني حيث " تنصرف السياسة الخارجية إلى برامج العمل الخارجي المعلنة وربما تبادر إلى الذهن أن المقصود بذلك هو أن السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي "أعلنها" صانع تلك السياسة، ولكن العلنية بهذا المعنى لا تشكل إلا جزءا من المقصود بالطابع العلني للسياسة الخارجية يقصد بهذا الطابع أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة. فبرامج العمل الخارجي لم تتكون عفو الخاطر أو بمحض الصدفة ولكن صانعيها قصدوا إتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك التصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية، أما تلك التي جاءت نتيجة التطور الطبيعي للأحداث، والتفاعل مع الدول الأخرى فإنها لا تدخل في نطاق السياسة الخارجية " [2].

يأتي بعد ذلك الطابع الاختياري والذي يقول عنه بأن السياسة الخارجية " تتميز... بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار، ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، وبهذا المعنى فإن الاختيار يشمل ثلاثة أبعاد " [3] أولها أن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت بحق من طرف من يدعي أنه قد رسم تلك السياسة وليس من

---

[1] المرجع نفسه، ص15

[2] محمد السيد سليم مرجع سابق، ص18

[3] المرجع نفسه، ص21

طرف غيره من خارج النظام السياسي. وثانيها أنه كان ثمة بدائل كان له أن يختار بينها وليس سياسة وحيدة وجب عليه إتباعها. وثالثها أن لصانع السياسة الخارجية المقدرة على مجارات متغيرات الأمور والتأقلم وفقها في وضع سياسته متماشيا مع المستجدات وليس السير مجبرا وفق المسار الراهن

بعد ذلك يكون الطابع الهدفي ويشرحه بالقول أن السياسة الخارجية " تتضمن... اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية وتنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة، لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية... وفي هذا الصدد تعتبر سلوكيات الدولة الخارجية ونمط تعبئة مواردها هامة على مدى ارتباط الدولة بالهدف المعلن"[1].

ويأتي بعده بُعد آخر يتمثل في الطابع الخارجي والذي يقصد به أن " السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية. "[2]

أما آخر تلك الأبعاد فهو الطابع البرنامجي والذي من خلاله قصد إلى القول بأن: " السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص23

[2] المرجع نفسه، ص26

ذلك أن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب منها صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الوحدة، ومن هنا فإن السياسة الخارجية هي برنامج يشمل مجموعة من الأبعاد التي تتفاوت في درجة عموميتها."[1]

كانت تلك هي مجمل الأبعاد التي حاول الدكتور محمد السيد سليم إجمالها عند وضعه تعريفه للسياسة الخارجية المذكور في البدء، حيث أنه اعتبر هذه الأبعاد هي الزوايا المتعددة والركائز التي اشتملتها معظم التعريفات التي استند إليها، والتي حاولت توصيف ظاهرة السياسة الخارجية، ومن تلك التعريفات التي ذكرها هنالك تعريف سيبورى مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية، ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان "[2].

وهناك تعريف فيرنس وسنايدر حيث يصفانها بأنها – أي السياسة الخارجية – "منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل " [3]. بينما يعرفها الدكتور مازن الرمضاني بأنها " السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار " [4].

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص36
[2] المرجع نفسه، ص8
[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص7
[4] المرجع نفسه، ص9

في حين أن تعريف (روزنو) يشتمل على أكثر من بُعد بل يكاد يجمل تلك الأبعاد آنفة الذكر حيث يعرف السياسة الخارجية بالقول هي: " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة "[1].

من كل ما سبق ذكره يمكن القول إنه لا يوجد تعريف موحد أو شامل يمكن أن نصف به ظاهرة السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعدد زوايا التركيز عند الدارسين، وصعوبة حصر كل أبعادها، وهذا ما يجعل منها ظاهرة معقدة ومتشابكة.

من أجل ذلك "تعددت التعريفات التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والأدوار من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى" [2] كالسياسة الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية من جهة أخرى.

ب مفاهيم مشابهة:

1 السياسة الدولية: يعرفها جوزيف س ناي الابن على أنها " سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام، وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية "أناركية" وكما تعني كلمة "مَلكية" حاكم واحد تعني

---

[1] المرجع نفسه، ص11

[2] ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2008/2007،ص10

كلمة "فوضوية"عدم وجود أي حاكم، وتعد السياسة الدولية نظاما للاعتماد على الذات. [1]

أما الدكتور حامد ربيع فيعرفها بالقول أنها: "التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.[2]

في حين يعرفها الأستاذ الدكتور فاضل زكي محمد بأنها " تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية "[3]

"إن أولئك الذين يدرسون السياسة الدولية يهتمون أساسا بأفعال وردود أفعال، والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي تدعى الدول الوطنية (الدول القومية)، إذن يشكل الفاعلون والأهداف والأدوات مفاهيم ثلاثا لتنظير السياسة الدولية، وفي رأي أصحاب النظرية الواقعية التقليدية للسياسة الدولية تعد الدولة الفعل الهام الوحيد، والدول العظمى التي تحظى بالاهتمام، ولكن هذا المفهوم يتغير، فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية... والأهم من عدد الدول هو ظهور فاعلين من غير الدول فهناك مثلا الشركات المتعددة الجنسيات التي تخطت الحدود الدولية.

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 29

[2] المرجع نفسه، ص 28

[3] المرجع نفسه، ص 33

أما فيما يخص الأهداف فإن الدول في الوقت الحاضر لا تولي فقط على أهمية الأمن العسكري، بل تأخذ في الحسبان الرخاء الاقتصادي وأمورا اجتماعية أخرى مثل تهريب المخدرات وانتشار الإيدز والتغيرات البيئية... لكن برنامج عمل أجندة السياسة الدولية أصبح أكثر تعقيدا بسعي الدول لتحقيق أهداف أوسع.

وأما الأدوات فإننا نرى أنها في حالة تغير، ففي النظرة التقليدية تعد القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة ذات الأهمية في العلاقات بين الدول... ولكن على مدى نصف القرن الماضي تغير الدور الذي تقوم به، فقد وجدت العديد من الدول ولا سيما العظمى منها أن استخدام القوة لتحقيق أهدافها أصبح أكثر تكلفة مما كان عليه في السابق... وهناك أيضا تغييرا آخر طرأ على دور القوة يرتبط بالقيود الداخلية، فقد كان هناك دائما عبر الزمن اتجاه أخلاقي، فقد قام ضد استخدام القنوات القتالية، وأخيرا هناك بعض الأمور لا يمكن أن تحل عن طريق استخدام القوة، لأنها ليست الأداة الوحيدة، لأن استخدام الاعتماد الاقتصادي الدولي أصبح دوره واضحا وأكثر إيجابية من الدور الذي تلعبه القوة. [1]

2 العلاقات الدولية: يعرفها هولستي بأنها "جميع أشكال التفاعل بين الأعضاء للمجتمعات المستقلة سواء أكانت حكومية أو غير حكومية " [2]، ويعرفها الدكتور محمد طه بدوي بأنها "علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي

---

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 30-32

[2] المرجع نفسه، ص 42

وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث "الدول القومية "، أما عند ماكيلان فهي " تدرس العلاقات المتفاعلة في تركيب معين في الوحدات الاجتماعية وبضمنها دراسة الظروف المعنية بالعلاقات المتفاعلة ".[1]

والحقيقة أن مصطلح العلاقات الدولية هو مصطلح حديث النشأة "لأن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها، وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العملي في القارة الأوربية في نهاية القرن الثامن عشر وشاع في أرجاء العالم كافة من خلال الاستعمار الأوربي إلى حد كبير.[2]

"والعلاقات الدولية كحقل أكاديمي قد أسس (قبل) قرابة أربعين سنة مضت "، وقد سادت النظرة إلى هذا الحقل على أنه يتطلب كثيرا من المطالب الثقافية والعقلية والعمل الجاد والمكنة من لغات عديدة بالإضافة إلى كثير من التدريب والنضج.

والحق أن العلاقات الدولية لا تنظر إلى البيئة الداخلية، لأنها تسير على خط الفلك الكلي، أو مدار الكون العالمي، تجعل من مختلف صور تنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية موضوعا لدراستها"[3]

ومن الممكن توضيح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية في الرسم البياني الآتي:[4]

---

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 17

[2] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 39

[3] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 39-40

[4] المرجع نفسه، ص 34

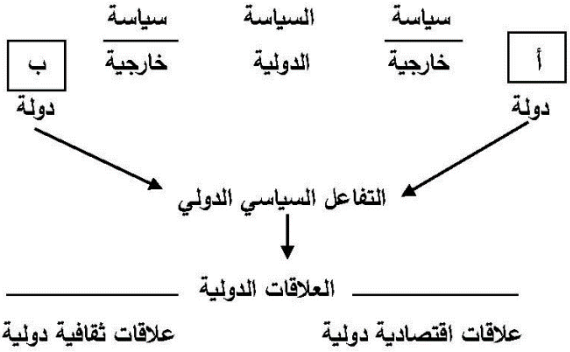

3 الدبلوماسية: إن مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسة الخارجية، إذ كثيرا ما يستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع يتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أما معناها الفني، كما في تعريف جورج كينان " عملية الاتصال بين الحكومات ".

فالدبلوماسية في الكلام العام تعني دراسة الوثائق إذ أنها مشتقة من الكلمة الإغريقية diploma التي تعني بأنها مطوية بشكل معين.[1]

وعن الدبلوماسية يقول ميكافيللي في كتابه الأمير " أنه ولابد أن يسمع زئير الأسد (الحرب) بين الحين والحين كلما أخفق الثعلب (الدبلوماسية) في خطف عنقود العنب".

[1] مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحات، ص 203

أما المفهوم المعاصر للدبلوماسية فإنها تعني الحرفة المبنية على التدريب الذهني الطويل والتحقيق الذي تستطيع عن طريقه تأدية خدمة معينة. ويرى أ.د أحمد النعيمي " أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية فالدبلوماسي هو الذي يقوم في تنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسية في الدولة في أوقات السلم. إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره " [1].

لكن ثمة مظاهر يظهر فيها اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية منها: " أن الأولى يجب أن لا تكون سرية، على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا يمكن الارتباط بمعاهدة أو اتفاقية ما لم تكن معروفة عندهم أو يوافقون عليه سلفا، أما الثانية فإنها تتصف بالسرية "... ومنها أن السياسة الخارجية تعتبر " جوهرا أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذه السياسة [2]... بالإضافة إلى أنه إذا كانت السياسة الخارجية من رسم السياسيين والقنوات التشريعية، فإن تنفيذ تلك السياسة هو من اختصاص أصحاب الخبرة في وزارة الخارجية، وذلك ما يوصف بالدبلوماسية.

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 43
[2] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 43

محددات السياسة الخارجية:

1المحددات الداخلية:

أ العوامل المادية:

– الجغرافيا:

تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها المواقع والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر وبشكل مباشر، فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي. كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية إذ أنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة " الحتمية الجغرافية "وعلى رأسهم راتزل إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول [1].

– الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد الاقتصادية: الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتشمل الموارد الطبيعية، مصادر الطاقة (كالبترول، والفحم، والغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد والقصدير) والموارد الغذائية (كالقمح) والموارد الزراعية (كالقطن...) والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها

[1] محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص 150

الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح، وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية الطبيعية...

وتشمل الموارد البشرية السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع، فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية. خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية، وتوافر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من الحجم السكاني، ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكن عن " الحجم الأمثل للسكان " وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الطبيعية المتاحة...

بالإضافة إلى الحجم فهناك قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية قوية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدول، فوجود الأكراد في العراق، أو الفرنسيين في كندا أو المسلمين في الفلبين يؤثر على السياسة الخارجية لكل من هذه الدول.

– مستوى التحديث:

يقصد بمستوى التحديث مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة

القدرة على استعمالها أو تحويلها كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك خام اليورانيوم... كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية حتى تستطيع تعويض الحجم المحدود من الموارد المتاح واستخدامه استخداما رشيدا... والواقع أن امتلاك الدولة للمهارات الفنية والتنظيمية يؤدي إلى إحداث تغير كبير في نظامها الاقتصادي وسياستها الخارجية على غرار ما حدث بالنسبة للدول الأوربية عندما دخلت عصر الثورة الصناعية [1].

ب– العوامل الاجتماعية:

الطبقات الاجتماعية:

يقصد بالطبقات الاجتماعية شريحة من الأفراد تحتل مواقع متشابهة فيما يتعلق بامتلاكها لبعض القيم التوزيعية الأساسية كالثروة والسلطة والهيبة، ويفترض تحليل الطبقات الاجتماعية – شأنه في ذلك شأن تحليل أثر النخبة السياسية – أن المجتمعات تنقسم إلى شرائح اجتماعية متباينة، وأن هناك نمطا من التدرج الهرمي في تحديد موقع كل تلك الشرائح من النظام الاجتماعي، ولكن بينما يركز تحليل النخبة على الدور الحاسم للنخبة السياسية، فإن تحليل الطبقات الاجتماعية يؤكد أن المجتمع ينقسم إلى طبقات اجتماعية متباينة، وأن هناك طبقة اجتماعية تسيطر على صنع السياسة العامة للمجتمع، وأن من يصنعون تلك السياسة هم جزء من تلك الطبقة أو على الأقل أدوات لتلك الطبقة.كذلك فإن الطبقة الاجتماعية المسيطرة،من خلال سيطرتها على أدوات الإعلام وعلى الأحزاب السياسية الرئيسية تستطيع أن تؤثر بفعالية على

[1] محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص 157

عملية صنع القرار في الأجهزة الدستورية ومن ثم فإن صانعي السياسات يميلون إلى صنع السياسة التي تحقق مصالح تلك الطبقة [1].

الأحزاب السياسية:

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات وطبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذ الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعديدية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي.

جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيـق مصلحة مشتركة، وقد تكون هذه الجماعات في شكل "جماعات مصالح غير منظمة" مثل الأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، وقد تأخذ هذه الجماعات شكل" جماعات المصالح المؤسسية" على سبيل المثال "العسكريين"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع والحكومة في إطار مهني موحد، ومصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث وهو" جماعات المصالح المنظمة" وهي جماعات منظمة خصيصا

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق. ص 191

للدفاع عن أعضائها، وتتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي ونظم للاتصال الداخلي والخارجي. وأهم أشكالها نقابات العمال، ورجال الأعمال، ونقابات المهندسين والأطباء والمحامون...الخ.

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجيــة التي تتناسب وطبيعة تكوينها ومصالحها على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكننا القول إنها تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات:

- **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية:** من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. ومن أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.
- **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:** بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزءا من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية.

وأبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

جماعات المصالح كجماعات وسيطة: بين السلطة السياسية والمواطنين وتتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن

مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض احتجاج على الحرب الفيتنامية.

الرأي العام:

إن دور الرأي العام محدود، ولكنه موجـود دائما ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، وهو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية ويختلف تأثيره من قضية إلى أخرى. كما أن الدراسات في هذا السياق تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، وهذا ما يفقده التأثير والمصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة. وهذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافية، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم عبر وسائل الاتصال الموجهة، وهذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة ومثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي (حرب أفغانستان العراق) [1].

[1] بولمكاحل ابراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص5

2المحددات الخارجية:

أ التكتلات الدولية (النسق الدولي):

يقصد بالنسق الدولي مجموعة من الوحدات الدولية المرتبطة نمطيا من خلال عملية التفاعل. ويتضمن هذا النسق أربعة أبعاد هي: الوحدات الدولية، والبنيان الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية ويؤثر كل من تلك الأبعاد على سياسة الوحدات الكائنة في النسق الدولي، فازدياد عدد الوحدات الدولية وظهور وحدات جديدة غير تقليدية ينشئ فرصا ومخاطر أمام الدول الصغيرة، فازدياد عدد تلك الوحدات يعقد مشكلات الاتصال السياسي الدولي للوحدات الصغيرة، وإن كان من الممكن أن يقوي شوكتها في النسق الدولي، بينما يؤدي ظهور وحدات تقليدية كالشركات متعددة الجنسية وحركات التحرر الوطني إلى تعقيد عملية السياسة الخارجية بالنسبة لكثير من الدول.

أما البنيان الدولي فإنه أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ويقصد بالبنيان الدولي نمط ترتيب الوحدات داخل النسق، وهو يتحدد على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية ودرجة الترابط بين تلك الوحدات، ويعتمد توزيع المقدرات على نمط توزيع الموارد وعلى توزيع القيم والاتجاهات السياسية للوحدات الدولية، ويؤدي تفاعل هذين المتغيرين إلى تحديد شكل البنيان الدولي: أحادي القطبية أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب.

وبصفة عامة فإنه كلما اتجه البنيان الدولي نحو التعددية مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية زادت حرية الحركة

للدول الصغيرة والمتوسطة، كما تتفاوت الأبنية الدولية طبقا لدرجة الترابط بين الوحدات الدولية.

وكلما زاد هذا الترابط زاد ميل تلك الوحدات إلى أقلمة سياستها الخارجية بما يعكس ترابط المصالح بينما يزداد تعقيد عملية صنع السياسة الخارجية، وتعتبر الأحلاف الدولية إحدى القوى الضاغطة الرئيسية على سياسات الدول، فالأحلاف الدولية لا تؤثر فقط على درجة استقرار النسق الدولي، ولكنها تؤثر أيضا على سياسات الدول المتوسطة والصغيرة فيه بسياسات معينة.

وتؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسات الخارجية للوحدات الدولية، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو شكلا قانونيا فالتنظيمات الدولية تعتبر أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الأعضاء في التنظيم... وكذلك تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول من حيث أنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول. أما البعد الأخير للنسق الدولي فإنه يتمثل في العمليات السياسية وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي فهذه العمليات وإن كانت تعبر عن حركة الوحدات الدولية (أي سياساتها الخارجية) إلا أن تفاعل حركات تلك الوحدات ينشئ مجموعة من العمليات شبه المستقلة التي تصير بدورها عنصرا ضاغطا على حركة الوحدات الدولية [1].

ب المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية... أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فالدول تلجأ إلى الأمم المتحدة لتبرير مطالبها

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص299

وإحراج الدول المعادية، أو لاستقطاب الدول الأخرى الأعضاء إلى جانبها... وقد لا ينحصر دور (المنظمات الدولية) في السياسة الخارجية في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي، وقد أوضحت الدراسات التي بحثت أثر التعامل مع (المنظمات الدولية) على أعضاء الكونجرس الأمريكي أنه كلما ازدادت خبرة هؤلاء الأعضاء في التعامل مع (المنظمات الدولية) ازداد اهتمامهم بالقضايا العالمية وتأييدهم لدعم التنظيم الدولي في تسوية المنازعات الدولية. [1]

ج الشركات متعددة الجنسيات:

نتيجة لضخامة الموارد التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية فإنها أصبحت تلعب دورا مركزيا في النسق الدولي (توجيه السياسات الدولية) ربما على حساب الدور الذي تلعبه حكومات تلك الشركات... فإنه بفضل مواردها الهائلة، تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تحصل من حكوماتها على تأييد أنشطتها الخارجية لحمايتها... ففي الدول الاشتراكية يصعب الفصل بين الشركات _ وهي مملوكة للدولة _ وبين الحكومة.

وفي محاولتهم بعث النظريات الاقتصادية للاستعمار والاستغلال اهتم الكتاب الراديكاليون بالتزايد الهائل لدور الشركات المتعددة الجنسية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يكاد يهدد الكثير من الدول القومية من حيث الحجم والتأثير العالمي...

---

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض 1989 م. ص 193

ويرى الكتاب الماركسيون الجدد أن الشركات تستتر خلف حكوماتها لحماية أنشطتها مستعملة جميع أساليب الرشوة والضغط السياسي على تلك الحكومات، ومن ثمّ فإنهم يرون السياسة الخارجية على أنها مجهود تقوم به الحكومات لحماية ودعم المصالح الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية سواء في الداخل أم في الخارج. [1]

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 193

دور الشخصية القيادية

في صنع وتوجيه السياسة الخارجية

1: القيادة كمتغير في السياسة الخارجية

تعريف القيادة:"يدخل القادة في خانة العوامل النوعية التي تعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، وهو دور يعنى بدراسته الباحثون في السياسات المقارنة، فيتناولون في دراستهم عمليات تطبيق السياسة وأساليب هذه العمليات ونوعها.

ويعرف الدكتور جلال معوض القيادة بأنها "قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها واختبار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع المقدرات الحقيقية للمجتمع وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ المقررات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".

في حين عرفها الدكتور إسماعيل صبري، والدكتور محمد محمود ربيع في موسوعة العلوم السياسية بأنها "... العملية التي يمارس من خلالها عضو الجماعة تأثيرا إيجابيا على باقي أعضاء

الجماعة، وعلى ذلك فالقائد هو عضو الجماعة الذي يمارس تأثيرا إيجابيا على أعضاء الجماعة الآخرين ". [1]

وقد تنوعت إسهامات المختصين والأكاديميين في كشف ملامح مفهوم القيادة فبالنسبة للمختصين برز في هذا الحقل بافيلاس الذي يعرف القيادة بأنها " عملية سيكولوجية وليست مركزا أو مكانة وقوة فحسب وإنما هي محصلة تفاعل اجتماعي فيه يتدفق النشاط الموجه الذي يكون له أثره على نفوس الأفراد والجماعات إذ يكون للقيادة رد فعلها في عمليات الإنتاج ونجاح المشروعات "... ويظهر من جانب آخر كوبرومجو ليؤكد على مفهوم القيادة محاولا خلق نوع من التمييز بين"قيادة الدفع وقيادة الجذب"...إن كوبر نراه يقترب نوعا ما من مفهوم بافيلاس وخاصة عندما نجد مفهومه للقيادة يظهر بأنه مفهوم قيادة جذب أكثر ما يكون من مفهوم قيادة دفع الذي يعني بأقل صورة ممكنة دفع المجموعة أو الجماعة إلى إنجاز مهمة أو تجاوز معضلة ما لتنتهي العملية بمجرد تحقيق ذلك، بل إن القائد بنظر كوبر يمكن أن يكون عامل جذب للجماعة وبذلك يظهر حقيقة مهمة خلاصتها ضرورة وجود نوع من التفاعل بين القائد والجماعة ".

أما الأكاديميون فلم يكونوا أقل حظا من المختصين عندما تناولوا مفهوم القيادة في دراسات وبحوث أكاديمية متميزة كان لها وقع كبير في إزاحة بعض ملامح هذا المفهوم. وعلى سبيل المثال لا الحصر: المشروع البحثي الذي قام به دورين كاتريت وستوجديل اللذين قاما بإعداد دراسة بعنوان " القيادة العضوية والتنظيم " فضلا عن إسهامات ألفين زاندر التي تعد من الدراسات

---

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 170

المهمة... بالإضافة إلى أبحاث لوين وموريتو وأثرهما في تقدم ملحوظ في تطوير مناهج دراسة القيادة كظاهرة في الجماعات[1]".

ومما سبق يمكن القول: "إن ظاهرة القيادة من أكثر الظواهر الاجتماعية التي عنيت بالبحث والدراسة إلا أنها كانت ولا تزال من أقل الظواهر فهما وإدراكا في علم السياسة، مع الإشارة إلى أن كثيرا من كُتبِ علم السياسة تعالج ظاهرة القيادة من دون تناول وتحليل دور القيادة وتأثيرها ... وينظر إلى القيادة بشكل عام على أنها تمثل عملية تفاعل بين الحكام والمحكومين ضمن إطار يجمعهم التراث والإديولوجية والمصلحة المشتركة، وبوساطة مؤسسات محددة التي من وظائفها تنظيم هذه العلاقة." [2]

– خصائص القيادة: هناك خصائص معينة للقائد السياسي يمكن إيجازها في:

- **الشخصية التسلطية**: وهي تتميز كونها تؤكد السيطرة على المرؤوسين والميل نحو استخدام المفاهيم النمطية، مع نظرة ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء وأعداء، والتعصب لقوميتهم.

العقل المتفتح والعقل المنغلق: ومن صفات شخصية العقل المنغلق نظرتها للعالم بعقلية تآمرية وميلها إلى استخدام القوة مع الآخرين والسرعة في اتخاذ القرارات والابتعاد عن قبول الحلول الوسطى

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 171
[2] المرجع نفسه، ص 169

تحقيق الذات: تتميز الشخصية المحققة للذات بعدة خصائص منها إشباع الحاجات الطبيعية والإحساس بالأمن والانتماء، والإحساس باحترام الذات.[1]

القيادة الكاريزمية: وهي نوع من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر والتي تثير ولاء وحماسا شعبيا خاصا... وقد قدم الباحثون متغيرات تشكل في إطارها العام متغيرات مهمة في أداء دور القيادة الكاريزمية أهمها قوة شخصية القائد وخبراته السياسية والحزبية وطموحه، ويعتبر ماكس فيبر أول من أعطى معنى سياسيا ليشير إلى الإمكانية التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين...

ويورد فيبر نوعين من الكاريزما:

- القيادة الكاريزمية تعتمد على المواهب الشخصية للقائد.
- السلطة الكاريزمية، فإن العلاقة تنقطع عن هذه السمة الشخصية.

ويمكن القول أ ن دول العالم عرفت القيادة الكاريزمية في حقب متفرقة إلا أنها تباينت بين دول الغرب المتقدم التي تمتاز أوضاعها السياسية بالاستقرار (ومارست) التنظيمات البرلمانية والديمقراطية لعقود طويلة وبين دول العالم الثالث التي تميزت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

ومن هنا يبدو أن دول العالم الثالث تحتاج للقيادة الكاريزمية أكثر من دول الغرب، لأن السلطة الملهمة (الكاريزمية) كما يراها ماكس فيبر كونها ضرورية عندما تمر المجتمعات التقليدية

---

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 168-169

بأزمات عنيفة وتنهار فيها القيم والقواعد السائدة في المجتمع التقليدي لتظهر زعامات من نوع جديد تقود حركة التطور إلى الأمام هذه الزعامات تعد ملهمة لأنها لا تتقيد بالوضع القائم وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وإرادة قوية. [1]

وعن ذلك يقول فيبر معللا ظهور القيادة الكاريزمية " هناك مجتمعات تعاني أزمات حادة تجعل منها بيئة خصبة وملائمة لظهور وانبثاق النمط الكاريزمي في القيادة فلقد ساد الاقتناع بأن الظاهرة الكاريزمية ما هي إلا نتاج أزمات حادة، حيث يقود الإحساس بحرمان أخلاقي أو نفسي شديد الأفراد والجماعات إلى البحث والسعي وراء القيادة الفذة. " [2]

أما في الغرب فإن الزعيم – في رأي فيبر " يظهر دون أن تكون له مميزات شخصية، وهو فرد في دولة تتكون من مواطنين لا يختلف أحدهم عن الآخر كما هو الأمر في مختلف الديمقراطيات اليونانية القديمة، وقد يكون زعيما حزبيا وصل إلى البرلمان بعد أن قطع شوطا على ساحة الدولة الدستورية " [3]

– البيئة النفسية للقائد:

أكد ف.ج. بيلي أن القيادة السياسية محورها قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات، وبهذا المعني تصير القيادة في جوهرها عملية إقناع. وعلى أساس أساليب القائد في

---

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 185
[2] المرجع نفسه، ص 187
[3] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 186

الإقناع وسماته النفسية والصورة التي يكونها لنفسه وينقلها إلي الآخرين تكون طبيعة الظروف التي يعمل في إطارها. [1]

"وتتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب شابيرو وماكفون السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها "مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية، وتشمل هذه السمات والخصائص معتقداتهم وقيمهم وخبرتهم وصفاتهم وتكوينهم الاجتماعي وكذلك إدراكهم.

وقد أكد ريتشارد سنايدر، وغيره من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية –خارجية أو داخلية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص وبالتالي فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم – الخارجي أو الداخلي وليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي.

هناك مجموعة من المواقف لبعض الدارسين، تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيس في صنع تلك السياسة، بحيث يذهب كريستوفر هيل إلى أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة " [2].

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص244

[2] بولمكاحل ابراهيم، مرجع سابق، ص9

2: نظريات وأنماط القيادة السياسية:

أ نظريات القيادة: توجد نظريات لتحليل وتفسير سيكولوجية القيادة من أهمها:

نظرية السمات: تؤكد هذه النظرية على الخصائص الذاتية والعقلية والانفعالية والاجتماعية، ويقرر مارفين شو وغيره من علماء الاجتماع أن نظرية السمات لا تقدم للباحثين تفسيرا لظاهرة القيادة.

إلا أنها قدمت مدى العلاقة بين خصائص القائد والسمات الشخصية بسبب أن القائد له صفات مميزة من ذكاء والمؤهل العلمي والخبرة ما يجعله يتميز على غيره من أقرانه.

نظرية الموقف: وهي نظرية تقوم على أساس أن ظهور القائد يتوقف على تصرفه في مواقف معينة

طبقا للظروف المحيطة به خلال التفاعل المباشر بين الناس في تلك المواقف وليس نتيجة لصفات معينة يتميز بها شخص ما. ويؤكد ستوجديل أن الفرد الذي يكون قائدا في موقف كالحرب قد لا يكون بالضرورة قائدا في موقف آخر كالسلم."

النظرية المشتركة: وهي النظرية التي تربط وكما يؤكد ألفين كولدنير بين نظرية السمات ونظرية المواقف.

النظرية الوظيفية: تؤكد هذه النظرية أن القيادة هي عبارة عن القيام بالوظائف الجماعية التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها بحيث ينظر إلى القيادة أنها وظيفة تنظيمية.

القيادة التفاعلية: تقف هذه النظرية على حقيقة مهمة مفادها أنها تؤكد وجود تكامل وتفاعل بين

كل متغيرات القيادة، وهي: القائد ونشاطه في الجماعة، الأتباع (اتجاهاتهم حاجاتهم، مشكلاتهم) الجماعة نفسها (بناؤها، العلاقة بين الأفراد، خصائصها أهدافها...)، المواقف كما تحددها العوامل المادية وطبيعة العمل وظروفه.

نظرية الرجل العظيم: يعد فرانسيس جالتون من أوائل دعاة هذه النظرية الذي أكد أن بعض الرجال العظام يبرزون في المجتمع لما يتسمون به من قدرات ومواهب عظيمة وخصائص عبقرية غير عادية تجعل منهم قادة أيّا كانت المواقف الاجتماعية التي يواجهونها. [1]

ب أنماط القيادة السياسية:

ميز روجربيلوز بين الأنماط الثلاث التالية للقيادات السياسة.

القيادة الأوتوقراطية:

القائد يصنع كافة القرارات والسياسات ويحدد وسائل تنفيذها، ويصعب التنبؤ بما ستكون السياسيات في ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية ولا يسمح القائد بأية مشاركة حقيقية من جانب المجتمع المحكوم ولكنه قد يسمح بمشاركة شكلية هامشية لإضفاء طابع مصطنع من الشرعية على احتكاره للسلطة، وهذا القائد أناني يمركز العالم حول ذاته ولا يبالي بدوافع ومطالب المحكومين، وقد تكون هذه القيادة مثلا في الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم، ولكنها ليست خلاقة أو مبدعة ولا يمكنها أن تخلق الشعور بالاهتمام والتعاطف في الجماعة أو أن تحرك أعضاء الجماعة كفريق عمل متكامل نحو تحقيق الأهداف العامة.

---

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 181-182

القيادة الديمقراطية:

القائد لا ينفرد باتخاذ القرارات وصنع السياسات، ولكنه يفسح المجال لمشاركة المحكومين ويرحب بالمناقشة العامة واقتراح الحلول والبدائل، ويملك التفاعل مع المحكومين والاستجابة لمطالبهم وهذه القيادة أكثر فاعلية من القيادة الأوتوقراطية، لأنها خلاقة مبدعة بناءة معبرة عن الاهتمام وقادرة على توفير الإطار الاجتماعي النفسي والسياسي الملائم للمشاركة والعمل الجماعي وفي ظل هذه القيادة تتوفر للمحكومين درجة كبيرة من الرضا والاتفاق حول القيم والأهداف الأساسية وأولوياتها، ولهذا يتصفون بالقدرة على التكتل خلف القيادة في مواجهة الأزمات والمواقف المصيرية.

القيادة غير المتدخلة:

وهي المعبرة عن مبدإ" دعه يعمل" القائد لا يشارك بدور حاسم في صنع القرارات والسياسات أو تقييم ومناقشة المشكلات العامة، ولكنه يكتفي بتقديم ما قد يطلب منه من معلومات ويتمتع أعضاء المجتمع بقدر كبير من حرية الحركة ومثل هذه القيادة تعبر عن السلبية، ولهذا تصير أقل كفاءة وانجازا من القيادة الديمقراطية بل ومن القيادة الأوتوقراطية. [1]

وفي مؤلفهما الصادر عام 1966 بعنوان السياسة المقارنة: مقترب تنموي ميز العالمان الأمريكيانجابرييل الموند وج. بنجهام باول بين نمطين للنظم السياسية وهما نمط النظم الديمقراطية

---

[1] جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية، دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم لسياسية القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985، ص 9

ونمط النظم التسلطية رغم إشارتهما إلي أن معايير تصنيفهما تتعلق بما إذا كان الضبط السياسي يمارس من أعلى (النمط التسلطي) أو من أسفل (النمط الديمقراطي) ومدي توافر المنافسة السياسية ودرجة استقلالية النظام الفرعي الذي يتكون من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وغيرها من منظمات وأبنية المنافسة والمشاركة السياسية ومواجهة الضبط السياسي، ويمثل هذان النمطان (الديمقراطي والتسلطي) بداية ونهاية خط متواتر ويتحدد وضع أي نظام سياسي على هذا الخط طبقا لهذه المعايير.

ج تصنيفات أخرى: الواقع أن دراسات النظم السياسية والحكومات المقارنة والتنمية السياسية تحفل بتصنيفات أخرى للقيادات السياسية استنادا إلي معيار موقف القيادة من قضاياها وأساليبها وسياساتها في التعامل معها، ومن ذلك:

– دراسة بول سيجموند التي ميزت بين ثلاثة أنماط للقيادات السياسية في الدول النامية: القيادات التقليدية المحافظة، القيادات الإصلاحية والقيادات الراديكالية

– دراسة فرانك تاشو التي ميزت بين ثلاثة أنماط للقيادات(النخب) السياسية في الشرق لأوسط القيادات والنخب التقليدية العاجزة عن التكيف مع متطلبات التنمية القيادات والنخب التقليدية القادرة على التكيف مع هذه المتطلبات، والقيادات والنخب الحديثية الإنمائية العصرية.

– دراسة محمد عبد الباقي هرماسي التي ميزت بين ثلاثة أنماط للقيادات السياسية في دول المغرب العربي من حيث موقفها

من المشكلات الإنمائية: القيادات التحديثية الليبرالية، القيادات الشعبية التعبوية والقيادات التقليدية.

دراسة د. نادية رمسيس فرح التي ميزت بين نمطين للقيادات والنظم العربية حسب مواقفها من قضية الديمقراطية: النمط السلطوي البيروقراطي والنمط التسلطي التقليدي.

– دراسة روبرت ويسون التي ميزت بين أربعة أنماط للنظم والقيادات السياسية وهي: النمط الاشتراكي، النمط الديمقراطي الليبرالي، النمط العسكري، والنمط التسلطي.[1]

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثاني:

صنع السياسة الروسية

في ظل قيادة بوتين

... كان هناك إحساس قوي بأن رئيس الوزراء بوتين ظل مسيطرا من وراء الكواليس.

نيكولاي كوزهانوف

دور بوتين في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية

1 المحددات الجيو سياسية لروسيا الاتحادية.

أ الموقع والمساحة

تُعدّ روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها 17،075،400كم²، وهي تقريبًا ضعف مساحة كندا ثاني دولة من حيث المساحة وتستغرق رحلة بالقطار بين موسكو في الغرب وميناء فلاديفستوك في الشرق سبعة أيام تمر خلالها عبر ثمانية من أقاليم التوقيت. تقع روسيا بين خطي عرض 41° و82° شمالا، وخطي طول 19° شرقا و169° غربا. تمثل روسيا جسرا بين قارتي أوروبا وآسيا. إذ يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ. ومن الغرب تحدها بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، لاتفيا إستونيا، خليج فنلندا، والنرويج، ويقع إقليم كالينغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا. بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس، بحر كارا، بحر لابتيف، بحر شرق سيبريا، وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي. أما من الجنوب فتحدها الصين، منغوليا كازاخستان أذربيجان، جورجيا والبحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية.

ب مكونات الاتحاد الروسي:

يتألف الإتحاد الروسي من 83 كيانا فدراليا: 21 جمهورية معظمها تتمتع باستقلال ذاتي في شئونها الداخلية. وغالباً ما تمثل كل جمهورية مجموعة عرقية واحدة أو أكثر. و46 إقليما، و9 مقاطعات، و4 مناطق ذات حكم ذاتي، ومدينتين فدراليتين[1].

ج التكوين الاجتماعي:

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات، وقد كرس ذلك الدستور حيث جاء في مقدمته ما يلي: "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات "وبحسب النتائج الأولية لتعداد السكان عام 2010 وصل مجموع السكان إلى 142،905،208 نسمة. حيث تعتبر خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، كما ينتمي سكانها إلى 130 جماعة عرقية، مختلفة يشكل الروس (روسكي) أربع أخماس السكان أي ما يقارب 130 مليون أما الخمس المتبقي فينتمي أفراده إلى قوميات وأعراق أخرى أهمها: التتر 5 مليون نسمة الأوكرانيون 4 مليون، الشوفاشيون 1.7 مليون، اليهود 1.7 مليون، البشكيريون 1.3 مليون...الخ. ويعيش غالبية السكان الروس في المدن بنسبة تقدر بـ 73% وأكبر المدن الروسية هي: موسكو، سان بطرسبرغ نيزني، نوفو غورود نفوسيبرسكي، وباكترنبرع.[2]

---

[1] روسيا/http://ar. wikipedia. org/wiki

[2] صابر آيت عبد السلام، التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مدونة جسور الدراسات الدولية، 2012/04/12،

أما من حيث الديانة فتعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، فرغم إقرار الدستور بعلمانية الدولة إلا أن المادة 28 تقر بحرية الأديان للجميع حيث تقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة بـ: 40% حيث يوجد حوالي 9000 طائفة دينية تسيطر عليها الطائفات المسيحية الأرثوذكسية حيث توجد حوالي 5000 كنيسة أرثوذكسية تم إعادة فتح وترميم معظمها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي على رأسها كنيسة المسيح المنقذ في موسكو، كما توجد حوالي 150 كنيسة كاثوليكية، في حين يمثل البروتستانت أقلية بـ: 2 مليون بروتستانتي أما الإسلام فيشكل ثاني أكبر ديانة في روسيا بحوالي 19 مليون مسلم وهناك أكثر من 800 مسجد تتمركز معظمها في جمهوريات الاتحاد الروسي

المسلمة هي: بشكيريا، داغستان، كاباردا بالكاريا، أوسيتيا الشمالية، تترستان أنغوشيا والشيشان. [1]

---

http://internationalstudiesbridges. على الرابط 1:38pm
blogspot. com/blog-post_3335. html

[1] روسيا/http://ar. wikipedia. org/wiki

الاتحاد الروسي [1]

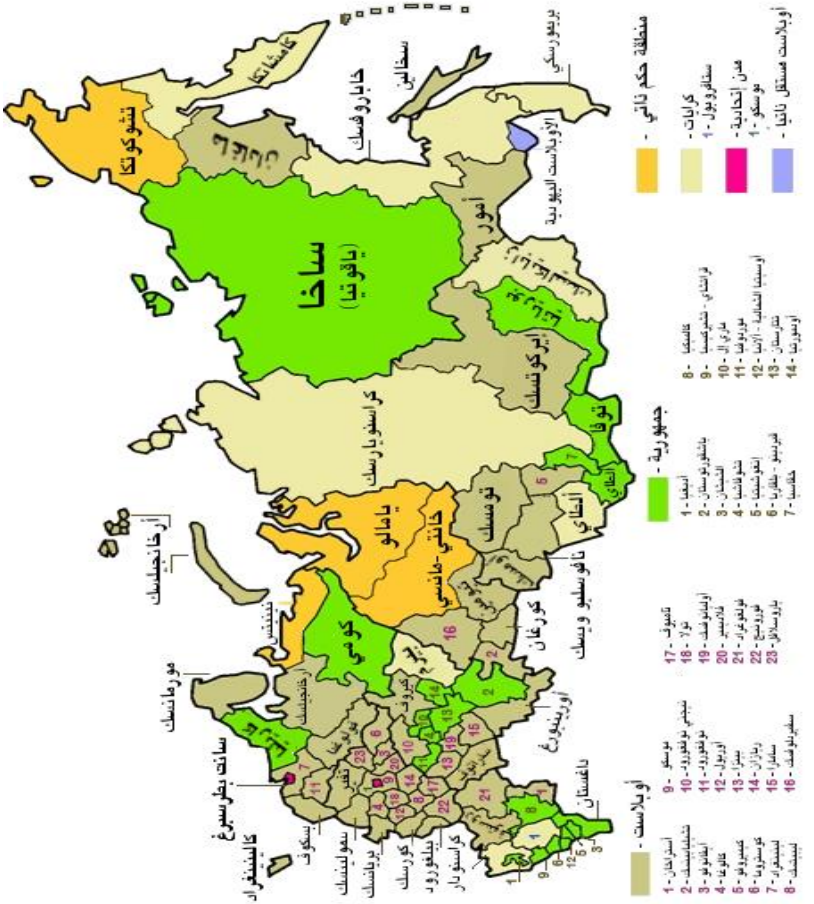

[1] http://ar. wikipedia. org/wiki/روسيا

د. النظام السياسي لروسيا الاتحادية:

يعتبر الكرملين مقر عمل الرئيس الروسي. وفقا للدستور الروسي، فإن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي، حيث أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وتتمحور روسيا الاتحادية أساسا كدولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأحزاب، مع حكومة فيدرالية مكونة من ثلاثة سلطات

- **السلطة التشريعية**: وتتكون من الجمعية الاتحادية وهي ذات نظام تشريعي ثنائي، يتكون من مجلس الدوما الذي يتكون بدوره من 450 عضوا، و166 عضوا للمجلس الاتحادي. ومن صلاحيات السلطة التشريعية: سن القوانين الاتحادية، التصديق على قرار رئيس الدولة بشأن إعلان الحرب، الموافقة على المعاهدات، كما لديه قوة المال وسلطة إقالة الرئيس.

- **السلطة التنفيذية**: وتتمثل في رئيس الجمهورية وهو رئيس أركان الجيش له حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين سارية المفعول، كما يعين مجلس الوزراء، والضباط الآخرين، الذين يديرون ويطبقون القوانين الاتحادية وسياساتها.

- **السلطة القضائية**: وتتكون من المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى، ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادي بناء على توصية من الرئيس، ويمكنه تفسير القوانين وإلغاء القوانين التي يرونها غير دستورية.

يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها ست سنوات وهو مؤهل للحصول على فترة رئاسية ثانية فقط، ولا

يمكنه الحصول على فترة ثالثة. وتتكون وزارات الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ومساعديه ووزرائه، وغيرهم من الأشخاص الذين يتم تعيينهم من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء في حين أن تعيين هذا الأخير يتطلب موافقة مجلس الدوما.

أما الأحزاب السياسية الرائدة في روسيا فتشمل: روسيا المتحدة الحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، وروسيا العادلة. أثارت تساؤلات المراقبين الغربيين حول النظام السياسي في روسيا، هل يتوافق مع مثيلاته في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وشكا كثير من الأكاديميين من صعوبة تصنيف النظام السياسي في روسيا. وفقا لستيف وايت، أن بوتين خلال فترة رئاسته لروسيا قال: «من الواضح أنه ليس لروسيا نية لإنشاء "الطبعة الثانية" من النظام السياسي الأميركي أو البريطاني، بل النظام الذي كان أقرب إلى التقاليد في روسيا وظروفنا الخاصة». [1]

هـ معوقات النهوض في روسيا:

- أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا:

إن صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي وبالأخص التفتت المذهل، السريع وغير المتوقع للإمبراطورية السوفيتية أدى إلى موجة كبيرة من الانتقاد الذاتي في روسيا وإلى جدال واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي الروسي في المرحلة

[1] روسيا/http://ar. wikipedia. org/wiki

التاريخية الراهنة، وإلى نقاشات مكثفة على المستويين الرسمي والعام حول قضايا محورية مثل: ما هي روسيا؟ أين تقع روسيا؟ ما الذي يعنيه أن تكون روسيا؟

هذه الأسئلة ليست مجرد أسئلة نظرية فقط، بل جوابها يحمل دلالات هامة جدا، فهل أن روسيا دولة قومية تستند إلى عرقية روسية محضة، أم أنها تحمل في تعريفها دلالات أكبر، ثم ما هي الحدود الحقيقية لروسيا تاريخيا، وجغرافيا، استراتيجيا وعرقيا؟ هل يتوجب على المرء أن يكون من العرق الروسي أي روسكي لكي يكون روسيا أم بوسع المرء أن يكون روسيا على أساس سياسي وليس عرقي أي روسانين، إن الدولة الروسية تجسد "الفكرة والحلم الروسي" سياسيا واقتصاديا وروحيا، سوف يعاد بناؤها من جديد، وسوف تجمع أفضل ما تبقى من ممتلكاتها التي دامت ألف عام.

- **الفوضى الحزبية:**

بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989م حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوطات مكثفة ومتزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، وهذا من خلال تعديل المادة 07 من دستور 1977م والتي تنص على أن: "الحزب الشيوعي هو القوة القائدة الوحيدة في البلاد" وقد تم إقرار التعديل من طرف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيفري 1990 واضعة بذلك حدّا لـ 70 سنة من حكم الحزب الواحد والتي سبقتها عقود من الحكم القيصري الأوتوقراطي الأمر الذي أدى إلى فوضى حزبية كبيرة حيث وصل عدد الأحزاب قبيل

الانتخابات التشريعية 1993 إلى حوالي 40 حزبا سياسيا دخلت في تحالفات نتجت عنها مجموعات حزبية يمكن أن نصنفها إلى:

الإصلاحيون الراديكاليون ويمثلون أحزاب اليمين.

القوميون والمحافظون والشيوعيون ويمثلون أحزاب اليسار.

أحزاب الوسط.

أحزاب يمين الوسط.

أحزاب يسار الوسط.

وما يلاحظ على هذه الأحزاب هو كثرة الأحزاب المجهرية التي لا تتمكن من جمع الحدّ الأدنى من التوقيعات التي تسمح لها بالمشاركة في الانتخابات، كذلك كثرة الأحزاب التي لا يوجد لها تمثيل في جميع الأقاليم كالحزب الديمقراطي الليبرالي مثلا الذي له فروع في ثلث الأقاليم الروسية فقط.[1]

- **السياسة الاقتصادية الروسية:**

بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1998م استرجع الاقتصاد الروسي عافيته حيث تم تسجيل إنجازات معتبرة هذا بالرغم من بعض الاضطرابات البنيوية والاعتماد الكبير على تصدير المواد الطاقوية، وقلة الاستثمارات الخارجية المباشرة وعدم وجود سياسة واضحة للتنويع الاقتصادي.

- **الإستراتيجية الروسية المرتكزة على الطاقة:**

تم تسجيل ارتفاع ملحوظ لاحتياطي الصرف الروسي بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى تحسن لأداء المؤسسات الاقتصادية وارتفاع الدخل الوطني الخام ليبلغ 6880 دولار/فرد، كذلك

[1] صابر آيت عبد السلام، مرجع سابق، ص 3

ارتفعت وتيرة الاستثمارات الحكومية الشيء الذي من شأنه خلق جو ملائم للاستثمار الخارجي، أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة 2002 ما يعادل 4.7% ليقفز سنة 2003 إلى 7.3% وإلى 7.1% سنة 2004 و5.8% سنة 2005. ما يسمح بالحديث عن الرجوع الروسي إلى الساحة الاقتصادية الدولية غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجي في الصادرات، وهذا من خلال إنتاج بلغ 7.3مليون برميل/يوم من أوت 2003 ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام، الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020 واحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين.

كذلك تعتمد الإستراتيجية الروسية على هذه المادة الحيوية لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب 50% من المداخيل لهذا الغرض، كذلك ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية حيث تزوده بـ: 50% من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي.

كذلك تستحوذ روسيا على 26.7% من احتياطي الغاز في العالم وبالتالي فهي تعتبر أول منتج للغاز في العالم بنسبة 22.1% من الإنتاج العالمي الشيء الذي يعتبر بمثابة ورقة رابحة بالنسبة للسياسيين الروسيين خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة عدم استقرار مزمن.

أعلن الرئيس بوتين بتاريخ 16 ماي 2003: "تطوير الروابط الاقتصادية مع دول كومنويلث الدول المستقلة حيث يسعى بوتين إلى تحويل الأوراق الرابحة الاقتصادية إلى مكاسب دبلوماسية غير أن هذا الاعتماد المفرط على الطاقة قد تكون له عواقب وخيمة كما يحمل مصاعب كثيرة على رأسها قدم المنشآت البترولية التي تستدعي صيانة مستمرة، و عدم الجدوى الاقتصادية في العديد من الحقول البترولية والغازية ونقص في هياكل وأنابيب نقل البترول. بالإضافة إلى بعد المسافة بين مراكز الاستخراج وموانئ التصدير، وتأثر الخزينة العمومية بتقلبات أسعار البترول، الأمر الذي يفرض على روسيا الاهتمام بالقطاعات الأخرى من أجل جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث تركز الحكومة الروسية على محورين اثنين مهمين هما:

1- إصلاح القطاع المصرفي.

2 محاربة الآثار السلبية للبيروقراطية الاقتصادية الخانقة.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن عدم توفر آليات معينة لتشجيع تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى من أهم العوامل المعيقة التي تقف في وجه الرجوع الكامل لروسيا إلى الواجهة الاقتصادية العالمية. [1]

[1] صابر آيت عبد السلام، مرجع سابق، ص 6

2: المحددات الشخصية لفلاديمير بوتين.

أ من هو فلاديمير بوتين:

هو الرئيس الحالي لجمهورية روسيا الاتحادية. ولد في 7 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1952 في لينينغراد (سانت بطرسبورغ حالياً) خريج كلية الحقوق من جامعة لنينغراد في عام 1975، وأدى خدمته العسكرية في جهاز أمن الدولة. وعمل في جمهورية ألمانيا الشرقية بالفترة من 1985 – 1990. تولى منصب مساعد رئيس جامعة لينينغراد للشؤون الخارجية منذ عام 1990، ثم أصبح مستشارا لرئيس مجلس مدينة لينينغراد. تولى منصب رئاسة لجنة الاتصالات الخارجية في بلدية سانت بطرسبورغ (لينينغراد سابقا) منذ يونيو 1991. وفي الوقت نفسه تولى منصب النائب الأول لرئيس حكومة مدينة سانت بطرسبورغ منذ عام 1994.

ب – مسيرته نحو الرئاسة:

أصبح نائبا لمدير الشؤون الإدارية في الرئاسة الروسية منذ أغسطس 1996. ثم أصبح نائبا لمدير ديوان الرئيس الروسي ورئيسا لإدارة الرقابة العامة في الديوان منذ مارس 1997 وفي مايو 1998 أصبح نائبا أول لمدير ديوان الرئيس الروسي. وعين في يوليو 1998 مديرا لجهاز الأمن الفيدرالي في روسيا الاتحادية. وتولى في الوقت نفسه منصب أمين مجلس الأمن في روسيا الاتحادية منذ مارس 1999. وفي أغسطس 1999 أصبح رئيساً لحكومة روسيا الاتحادية وذلك باختيار من الرئيس بوريس يلتسن. تولى اختصاصات رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة منذ 31 ديسمبر 1999 بعد استقالة الرئيس بوريس يلتسن. وانتخب

في 26 مارس 2000 رئيسا لروسيا الاتحادية. وتولى منصبه في 7 مايو 2000. وأعيد انتخابه للرئاسة في 14 مارس 2004 وشغل منذ 8 مايو عام 2008 منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية.

ج رئاسة روسيا:

أعيد انتخابه لفترة ثالثة رئيسًا لجمهورية روسيا الاتحادية في 4 مارس 2012 وبعد فرز 88.06 % من الأصوات تبين حصوله على 64.72 % من الأصوات، وهو ما لا يجعل هناك حاجة إلى جولة ثانية من الانتخابات حيث يشترط القانون حصول الفائز على أكثر من 50 % للفوز بالانتخابات من المرحلة الأولى. وكانت جهات من المعارضة قد اتهمته بتزوير الانتخابات وخرجت على إثرها مظاهرات عدة. كما حصل على المركز الأول في قائمة مجلة فوريس لأكثر الشخصيات العالمية تأثيرًا عام 2013. [1]

د آراء بعض المفكرين في شخصيته:

يقول **نيكولاي كوزهانوف** عنه: " يؤمن بعض المحللين بأن عودة بوتين إلى الرئاسة في السابع من أيار/ مايو سوف تقود حتماً إلى تقوية موقف موسكو حول قضيتين رئيستين: البرنامج النووي الإيراني والتدخل العسكري المحتمل في سوريا. إن السيناريو الأسوأ المطروح حتى الآن يدل ضمنياً عن وجود تحالف شيطاني مع طهران ووجود دعم معنوي وعسكري وسياسي كامل لنظام بشار الأسد في دمشق. وتعود جذور مثل هذه التكهنات إلى التصور الشائع بأن بوتين هو من المتشددين، والافتراض بأن

[1] فلاديمير_بوتين/ http://ar. wikipedia. org/wiki

علاقاته المتوترة مع الغرب هي نتاج عمله ضابطاً سابقاً في جهاز الاستخبارات السوفيتية كي جي بي والذي لا يزال يسعى إلى استعادة مكانة بلاده بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في "الحرب الباردة". ويبدو أن هذه التوقعات السلبية مبالغ فيها. ففي السابع من آذار/ مارس طرح الصحفيون على بوتين أسئلة عما إذا كان وصوله للرئاسة سيغير نهج موسكو تجاه إيران وسوريا. فكانت الإجابة الموجزة والتأكيدية التي قالها بأسلوبه المقتضب المعهود "لا".

أعلن بوتين عدة مرات أثناء توليه منصب رئيس الوزراء تحت قيادة ديمتري ميدفيديف بأن الرئيس هو من يقرر سياسة روسيا الخارجية وليس رئيس الوزراء. والواقع أن ميدفيديف بدا وكأنه يتمتع بحرية التصرف خلال توليه المنصب، حيث اتبع نهجاً ليبرالياً إلى حد ما تميز بإعادة ترتيب العلاقات الأمريكية الروسية وتحقيق درجة من التقارب مع الدول الأوروبية والتوصل إلى تسوية مع الغرب بخصوص ليبيا فضلاً عن الفتور الشديد في العلاقات مع طهران. وقد تناقض ذلك بشكل حاد مع فترات بوتين الرئاسية التي نتذكر منها جيداً زيادة حدة التوترات مع واشنطن والتحسن الكبير في الحوار الروسي الإيراني في الفترة 2007 2008. وعلى الرغم من كل ذلك، كان هناك إحساسٌ قويٌ بأن رئيس الوزراء بوتين ظل مسيطراً من وراء الكواليس".[1]

[1] نيكولاي كوزهانوف، السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين، مقال على الرابط http://www. washingtoninstitute. org/ar/policy-analysis/view/russian-foreign-policy-after-putins-return

3: تأثير شخصية بوتين في صنع القرار في روسيا:

أ ـ صلاحيات مؤسسة الرئاسة:

تتسم مؤسسة الرئاسة في روسيا بصلاحيات واسعة، أبرزُها إعلانُ الحرب والسلم، يمنحها الدستور للرئيس الحائز على الأغلبية في اقتراع عام كان يجري كل أربع سنوات منذ تولي أول رئيس في روسيا بوريس يلتسين المنصب وحتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي تمنح الرئيس ولاية تمتد لست سنوات، مع برلمان تتحدد دورته بخمس سنوات.فالرئيس يمتلك صلاحية إعلان الحرب، والتعبئة العامة،وحل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء وحكومته، ويتولى الرئيس ملف السياسة الخارجية، والمصادقة على انتخابات حكام الأقاليم وجمهوريات الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية. وتشمل صلاحيات الرئيس إعلان العفو ومنح الأوسمة والجوائز وغيرها من الصلاحيات بما في ذلك ترشيح كبار موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات أو إعفائهم من مناصبهم.[1]

لم يرفض بوتين بشكل كامل مطلقاً فكرة أن العديد من قرارات السياسة الخارجية جاءت في الواقع من خلال مشاركته الصريحة. ففي آذار/ مارس على سبيل المثال، عندما قال إنه لن يغير مسار روسيا بشأن إيران وسوريا، ذكر كذلك أنه رغم أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية، إلا أن هناك مسائل رئيسية تخضع للمناقشة داخل مجلس الأمن. وأضاف أنه وميدفيديف يتفقان حول القضايا الرئيسية رغم وجود بعض الاختلافات.

---

1 مؤسسة الرئاسة الروسية صلاحيات واسعة لصنع القرار، تقرير لقناة روسيا اليوم على الرابط -http://arabic. rt. com/news/584713

حتى في ظل شغل بوتين لمنصب رئيس الوزراء فإنه سعى إلى السيطرة الرسمية على أية قضايا سياسية تقع ضمن نطاقه القانوني. وقد كان ذلك هو الوضع مع محطة بوشهر النووية ووجود عملاق الصناعة النووية الروسي روساتوم في إيران. وكان رئيس الشركة سيرغي كيرينكو يرفع تقارير شخصية إلى بوتين بشأن إنشاء محطة بوشهر، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تلقى موافقة رئيس الوزراء للاستمرار في التعاون مع إيران في مشاريع نووية أخرى.

أكثر من ذلك فقد كان اللاعبون الرئيسيون المسؤولون عن صياغة وتنفيذ سياسة روسيا الخارجية أثناء فترة ولاية ميدفيديف مُعينين من قبل بوتين. وقد شمل ذلك المساعد الرئاسي الذي يتمتع بنفوذ كبير سيرغي بريخودكو، ووزير الخارجية سيرغي لافروف ورئيس هيئة الاستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف وغيرهم من اللاعبين الكبار في السياسة الخارجية الروسية [1].

ب ـ أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين:

1 المرحلة الأولى (2000 2004) فترة عهدته الأولى:

لقد بدأت ملامحها بالظهور حتى قبل تعيين بوتن رئيسا، حيث أولى اهتماما كبيرا بتطوير علاقة روسيا مع الغرب معتمدا بذلك خيار الاستمرارية مع دبلوماسية يلتسين حيث كان يدعو كبار المسؤولين الغربيين أمثال اللورد جورج روبرتسون الأمين العام لحلف النيتو سابقا في محاولة تهدف إلى إعادة إحياء العلاقات مع هذا الحلف وهذا على الرغم من معارضة الجيش لهذا التقارب، كذلك دعا رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير إلى سان

[1] نيكولاي كوزهانوف، مرجع سابق،ص2

بطرسبرغ وأقنعه بنيته في إقامة علاقات أكثر دفئا بين روسيا والغرب وإلى إعادة بناء جسور الثقة التي هدمتها طائرات حلف الأطلسي مع هجومها على كوسوفو 1999م.

هذا وقد سعى الخطاب الرسمي إلى الترويج لفكرة "العالم متعدد الأقطاب" التي جاء بها يفغيني بريماكوف مع مراعاة عدم إثارة توترات مع الغرب، خاصة وأن البلاد خرجت لتوها من أصعب الأزمات الاقتصادية لفترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وهي "أزمة 1998" التي شهدت انهيارا رهيبا تبعه انخفاض للأسهم الروسية وانهيار سعر صرف الروبل حيث كان 1 دولار= 5400 روبل وما تبع ذلك من بطالة وتدهور لمستوى المعيشة وعجز في الميزانية...الخ، بما لا يسمح لروسيا بارتكاب أي أخطاء في سياستها الخارجية وأكثر من ذلك السعي لعدم الدخول في صراع مع أي من الدول الغربية.

2 المرحلة الثانية (2004 2008) فترة العهدة الثانية:

ظهرت ملامحها مع إعادة تنصيب بوتين للمرة الثانية على رأس هرم السلطة في روسيا بعد انتخابات الـ 14 آذار 2004 التي شارك فيها 64.3 % من الناخبين فاز خلالها بوتين بـ: 71.2 % من الأصوات مظهرة بذلك دعما شعبيا قويا لبوتين وسياسته.

وقد تميزت العهدة الثانية من حكم بوتين بتدهور العلاقات بين روسيا والدول الغربية بصفة عامة ومع الو.م.أ على وجه الخصوص ولعل ذلك يرجع إلى تشابك العديد من العوامل والظروف كالتناقضات الواضحة داخل المجتمعات الغربية فيما يخص مسألة دعم روسيا واعتبارها دولة غربية، وخيبة أمل

موسكو بشأن مدى صدق نوايا العواصم الغربية في مرافقة ودعم التحولات في روسيا، وكذا الحرب الأمريكية في العراق، والقلق الأمريكي الرسمي من تنامي القوة الروسية وانتهاكها لحقوق الملكية الخاصة، واتباعها سياسات حمائية حيث اتهم بوتين بأنه رئيس شيوعي بثوب ليبرالي، ومعاد للاقتصاد الحر.

ولعل ما زاد الطين بلة هو اتهام السيناتور الأمريكي جون ماكين وعضو الكونغرس توم لانتوس لروسيا في خريف 2003 على أنها: "نظام استبدادي تسلطي" كذلك التصريحات التي أطلقها كاتب الدولة للخارجية كولين باول في 26 كانون الثاني 2004 والتي نشرتها صحيفة إزفيستيا الروسية حيث صرح بمايلي: "لقد جعلتنا بعض التطورات في الحياة السياسية الروسية وفي سياستها الخارجية نعيد حساباتنا من جديد إن النظام الديمقراطي في روسيا، كما يبدو لنا لم يحقق بعد التوازن الضروري بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما أن السلطة ما تزال غير ملتزمة بشكل كامل بالمعايير القانونية، أما الأطراف الأساسية في المجتمع المدني الروسي من وسائل إعلام وأحزاب سياسية فهي ليست مستقرة ولا مستقلة إلى حد الآن، ونحن قلقون إزاء سياسة روسيا الداخلية في الشيشان، بالإضافة إلى سياستها تجاه جيرانها الذين كانوا ذات يوم جزءا من الاتحاد السوفياتي". ولعل كل هذه التوترات تم أخذها بعين الاعتبار أثناء وضع السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، وكان ذلك في اجتماع للرئيس بوتين مع السفراء الروس في كل العالم بتاريخ 12 تموز 2004 وضع فيه الإستراتيجية الروسية في السياسة الخارجية، هذه الإستراتيجية تضمنت 5 نقاط أساسية وهي:

اعتماد السياسة الخارجية كأداة من أدوات تطوير البلاد.
أولوية العلاقات من دول الخارج القريب.
الحرص على إقامة علاقات متوازنة مع أوروبا وحلف النيتو.
الحاجة إلى الشراكة مع الو.م.أ.
البدء بالتعاون مع الدول الواقعة في الساحل الآسياوي من المحيط الهادي بهدف تطوير سيبريا.

هذه النقاط الخمس تحمل في طياتها العديد من الدلالات حيث أصبحت السياسة الخارجية في عهد بوتين أكثر تحديدا ووضوحا، من خلال:

تراجع الكرملن عن فكرة الاندماج في المجمع الأوروبي على الأقل في المدى القريب.

– التحرر من عقدة الهوية المتمثلة في الانتماء الروسي هل يكون ضمن الحضارة الغربية أم الشرقية.

– اللجوء إلى سياسة أكثر واقعية تحاول إحداث توازن بين الطموحات الكبيرة لروسيا وإمكاناتها التي تبقى محدودة.

– محاولة الابتعاد عن فكرة المواجهة مع الغرب وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان دور مهيمن لروسيا على خارجها القريب [1].

3 المرحلة الثالثة (2012 2014) فترة العهدة الثالثة:

يمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

[1] صابر آيت عبد السلام، مرجع سابق، ص5

ـ إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

ـ السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين لا سيما الهند وإيران والصين.

ـ الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

ـ الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.

ـ السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.

ـ منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

ـ تعزيز الديمقراطية في روسيا

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى ومنتدى آسيا باسيفيك للتعاون

الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.[1]

4 الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية:

– تعريف العقيدة العسكرية:

تقدم العقيدة العسكرية المفهوم الأساسي العام لأمن الدولة المعنية، كما تسعى إلى صياغة أهداف ومهام السياسة العسسكرية للدولة، وتحديد المصالح ذات الأولوية، والتعبير عن مواقفها في قضايا الحرب ومجالات استخدام القوة العسكرية وصياغة المهام القتالية الموكلة إلى قوات الدولة في زمن الحرب أو السلم وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة ضد الدولة، وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها الدولة، علاوة عن توصيف الأساليب التي يمكن من خلالها صدّ أي عدوان بالوسائل العسكرية ووضع المفاهيم الجديدة للاستراتيجيات العسكرية، وتوجيهات إعداد الدولة لأغراض الدفاع عن إقليم الدولة وسلامة ترابها.

صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجمعة 26 ديسمبر 2014 على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية والتي تعتبر حشد القدرات العسكرية للناتو من أهم الأخطار الخارجية. وأضيف أيضا إلى هذه الأخطار أخذ حلف شمال الأطلسي على عاتقه "وظائف على نطاق عالمي"، يتم تنفيذها في انتهاك للقانون

---

[1] أحمد عبد الله الطحاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الرابط: http://www. acrseg. org/16360

الدولي، بالإضافة إلى اقتراب البنى العسكرية التحتية للدول الأعضاء في الناتو من الحدود الروسية بما في ذلك عن طريق توسيع الحلف المستقبلي.

وضم نص العقيدة العسكرية الروسية الجديدة إلى الأخطار العسكرية المحتملة على روسيا، إقامة ونشر منظومة الدفاع الصاروخي في أوروبا، والتي تقوض الاستقرار العالمي وتنتهك ميزان القوة الصاروخية والنووية القائم وتحقيق عقيدة "الضربة العالمية" والسعي إلى نصب الأسلحة في الفضاء وأيضا نشر منظومات أسلحة إستراتيجية غير نووية فائقة الدقة.

ومن بين الأخطار العسكرية التي أكدت عليها العقيدة العسكرية الروسية مجددا نشر وزيادة القوات الأجنبية في الدول والمياه المجاورة، " بهدف الضغط السياسي والعسكري على روسيا"، علاوة على ذلك ضمت قائمة الأخطار العسكرية الخارجية على روسيا، استخدام القوة العسكرية في أراضي دول الجوار في انتهاك لقواعد القانون الدولي، وظهور بؤر للنزاعات العسكرية هناك وتصعيدها، وأيضا إقامة أنظمة في الدول المجاورة تكون سياستها مهددة للمصالح الروسية. وتضمنت النسخة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية من بين الأخطار الخارجية أيضا "المطالبة بأراضي من روسيا ومن حلفائها، والتدخل في شؤونهم الداخلية".

احتوت الوثيقة الجديدة أيضا على 14 خطرا عسكريا خارجيا أساسيا على روسيا، بما في ذلك نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات الأجنبية المخربة، والتهديدات المتصاعدة للتطرف

والإرهاب في ظروف عدم كفاية التعاون الدولي في هذا المجال، وأيضا انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنياتها.

أهم المخاطر الداخلية. الأعمال الإرهابية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في روسيا:

وأكدت العقيدة العسكرية أن أية ممارسات إرهابية تستهدف زعزعة استقرار الأوضاع في البلاد تشكل خطرا عسكريا داخليا رئيسيا لروسيا الاتحادية.

وتعدد الوثيقة من تلك الممارسات: أنشطة تستهدف تغيير النظام الدستوري في الاتحاد الروسي بشكل قسري وزعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي والاجتماعي وعمل اختلال في آلية السلطة والمنشآت الدولية والعسكرية والبنية التحتية للمعلومات التابعة للاتحاد الروسي"، بالإضافة إلى "أعمال المنظمات الإرهابية والأفراد التي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها". وتم في الوثيقة كذلك الإشارة إلى الأنشطة التي تشمل التأثير الإعلامي على المواطنين وبالدرجة الأولى على الشباب، والتي تهدف إلى تقويض الأسس التاريخية والروحية والوطنية فيما يخص حماية البلد الأم بالإضافة إلى الأعمال الهادفة إلى إثارة التوتر العرقي والاجتماعي والتمييز العنصري وإشعال نار الكراهية الدينية والإثنية أو الاعتداء. كما حددت العقيدة أولويات أساسية للسياسة الخارجية العسكرية الروسية.

وحسب الوثيقة، فإن روسيا تتعاون مع عدة دول منفردة وهي بيلاروس وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالإضافة إلى التعامل مع

دول أعضاء المؤسسات الدولية التالية: وفي مقدمتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وكذلك الأمم المتحدة بالإضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.

ويتمثل التعاون بينها وبين روسيا في إشراك قواتها المسلحة في الإشراف على عمليات حفظ السلام المختلفة وتنسيق الجهود الهادفة إلى إنشاء وتنفيذ مشاريع في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في العالم.

روسيا تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي ضد أي عدوان:

وحسب بنود العقيدة العسكرية الجديدة فإن روسيا تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي كرد على استخدام هذا السلاح أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلافائها. كما يحق لروسيا استخدام السلاح النووي لدى استهدافها بأسلحة تقليدية في حال هدد ذلك وجود الدولة. وقرار استخدام الأسلحة النووية يعود للرئيس الروسي. [1]

- **أبعاد السياسة الروسية في عهد بوتين.**

1: البعد الإقليمي.

أ آسيا الوسطى والقوقاز:

لقد أصبحت منطقة أسيا الوسطى والقوقاز ساحة تنافس استراتيجي واقتصادي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بين مختلف

[1] -بوتين يصدق على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية، تقرير لقناة روسيا اليوم، تاريخ النشر:26. 12. 2014 | 13:33 GMT | على الرابط / http://arabic. rt. com/news/769202

القوى العالمية، كما تمثل هذه المنطقة «البطن الرخو» بتعبير برجينسكي في الأمن القومي الروسي وباعتبار هذه الدول هي جمهوريات سوفيتية سابقا فإن استعادة النفوذ الروسي فيها مثّل أولوية شديدة على رأس أولويات السياسة الخارجية الروسية، لأن موسكو اعتبرتها تقع ضمن الدائرة الحمراء لمصالحها القومية وبسبب المزايا الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة. فقد رشحت بأنها ستكون ساحة لحرب باردة جديدة وقد تكون ساخنة بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا خاصة مع الفراغ الاستراتيجي والتحولات الإقليمية في هذه المنطقة، فقد أطلق دارسو الإستراتيجية على هذا التنافس بالمباراة الكبرى الجديدة، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 غدت أسيا الوسطى جزأ من خريطة القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسة في العالم، فأقامت خمسة قواعد عسكرية في كل من: قرغيزيا وطاجيكستان وتركمانيستان في إطار عسكرة المنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي، وهذا ما يقلق روسيا إستراتيجيا كما أن روسيا تنظر إلى نفط بحر قزوين وأسيا الوسطى كمخزون استراتيجي للاستثمارات لشركاتها وإحكام السيطرة على منافذ النقل والتوسيع.

ب الشراكة الروسية – الشرق آسيوية:

يركز التوجه الروسي نحو أسيا الشرقية على أوليتين: الأولى تقليدية وتتمثل في تأمين بوابتها الشرقية في الشرق الأقصى الممتدة إلى جزر اليابان، أما الثانية فتحاول إحلال تعددية قطبية في هذه المنطقة؛ لتفادي هيمنة صينية أو يابانية تهدد المصالح الروسية، حتى وإن كان ذلك من خلال دعم الوجود الأمريكي

المحدود في المنطقة. ومن أجل هذا الهدف عملت الدبلوماسية الروسية على ربط جسور التعاون والشراكة مع القوى الإقليمية البارزة في المنطقة على غرار الصين واليابان والهند.

فالنسبة للهند ارتكز التعاون على المجال العسكري وأقامت اتفاق شراكة إستراتيجية مع روسيا بعد زيارة بوتين لها عام 2000 لمدة عشر سنوات، أما فيما يخص الصين فإن روسيا سعت إلى إزالة توترات الحرب الباردة والعمل مع الصين لإقامة نظام متعدد الأقطاب، فوقعت معها اتفاقية الشراكة الإستراتيجية واشتملت على مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية وأكثر ما يظهر الحرص الروسي على تطوير العلاقات الإستراتيجية مع أقطاب منطقة شرق وجنوب شرق أسيا هو إعلان بوتين عن مفهوم المثلث الاستراتيجي بين الصين والهند وروسيا، وضرورة تطوير مفهوم جديد للأمن يقوم على الزعامة المتعددة الأقطاب.

أما بالنسبة لليابان فمنذ التسعينيات اهتمت روسيا بهذا العملاق الاقتصادي الذي يقف قرب حدود روسيا الشرقية وذلك بإقامة تعاون مثمر معه ومحاولة تجاوز الخلافات التاريخية والنزاعات الحدودية ومن جملة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفيين والناتجة من محاولات التقارب نذكر:

- تعهد روسيا بسحب قواتها من جزر الكوريل.
- التعاون في ميدان الأمن وتفكيك روسيا لأسلحتها النووية في بحر اليابان.

- التعاون الاقتصادي في قطاع الطاقة والنقل والاتصالات..الخ. [1]

ج الاتحاد الأوربي:

باعتبار أوروبا كانت مسرح التجاذب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة فإن أجواء تلك الفترة خيمت على العلاقات الروسية الأوروبية بعد نهايتها، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الترتيبات الأمنية الجديدة في أوروبا وأوروبا الشرقية، خضعت هذه المسائل إلى إعادة فحص، وكانت نقطة الخلاف الرئيسة في هذه الترتيبات هي مستقبل الناتو وحدود توسيعه بين معارضة روسيا لتوسيعه إلى حدودها الغربية واعتبار ذلك خطا أحمرا في أمنها القومي، وبين الرغبة الأوروبية في ضم دول جديدة وخاصة دول أوروبا الشرقية هذا التجاذب توج بعقد اتفاقية بين روسيا وحلف الناتو في جانفي 1994 ويتعلق ببرنامج الشراكة من أجل السلام.لكن هذه الاتفاقية لم تبدد المخاوف الأمنية لروسيا فظهرت معارضة داخلية قوية تعارض إي مشروع لتوسيع الناتو. فقامت روسيا بطرح فكرة إعادة بناء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمفتاح للأمن الأوروبي واقترح الرئيس يلتسن تعويض الحرب الباردة بالسلام البارد.

لكن هذه المبادرات لم تقدم جديدا على صعيد الواقع العملي فاستمر الناتو في مخطط توسعه رغم المعارضة الروسية بضمه

---

[1] رابح زغوني ولزهر وناسي، صنع السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة،بحث مقدم في مقياس،قسم العلوم السياسية،فرع ماجستير علاقات دولية،جامعة باتنة 2006/ 2007، ص22

لبلدان جديدة من أوروبا الشرقية بسبب الدعم الأمريكي، فواشنطن لم تكن تبحث عن أمن أوروبي مشترك بقدر ما كانت تبحث عن فرض رقابة على هذه المنطقة لمراقبة الطموحات الروسية ومما أضعف القدرة الروسية على فرض رؤيتها هي أوضاعها الداخلية البالغة الضعف وكذلك سيطرة الاتجاه الليبرالي المدعوم من الغرب على هيكل صنع واتخاذ القرار في روسيا.

مع وصول بوتين إلى سدة الحكم واعتماده للغة المصالح الإستراتيجية لروسيا استطاع تحريك المياه الراكدة في العلاقات الأمنية مع أوروبا. وبدت البراغماتية واضحة في سلوك روسيا الخارجي، فلم تعارض توسيع الناتو شرقا إلا بمقدار اقترابه من الدوائر الحمراء في أمنها القومي في دول البلطيق وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. فبتاريخ 28 / 05 /2002 اتفقت روسيا مع الناتو على معاهدة أمنية تصبح روسيا بموجبها عضوا له حق التصويت في المجلس مع 19 عضوا أخر، وتهدف روسيا من خلال هذه الإستراتيجية في إطار مجلس روسياالناتو إلى إنشاء آلية مشتركة لدعم السلام الأورو أطلسي حيث توجد المصالح المشتركة، محاربة الإرهاب وعمليات حفظ السلام.

وإجمالا فإن العلاقات الروسية الأوربية خضعت لمبدأ التعاون الحذر المتناغم مع لغة المصالح الإستراتيجية، كما أنها وقعت تحت تأثير التقاطع الاستراتيجي الأمريكي –الأوروبي – الروسي، فاستطاعت روسيا شق الصف الأوربي واللعب على وتر الاختلافات الأوروبية الأطلسية واستثمار ذلك في توسيع حدود أمنها ومصالحها (محور موسكو – برلين – باريس). أما التخوف الروسي من توسيع الناتو والذي تثيره موسكو في جميع

لقاءاتها مع الأوربيين، وإن كانت حدة إثارته تختلف بحسب الإدارات الروسية المتعاقبة، فيجد تفسيره في فرضية واقعية بسيطة هي المأزق الأمني، فلما كانت موسكو تشعر بتهديد نسبي لأمنها القومي مقارنة بما كانت عليه خلال الحرب الباردة أصبحت مدفوعة لموازنة التحدي الذي يفرضه توسيع الناتو لاسترجاع أمنها.[1]

د – الشرق الأوسط:

الصراع العربي الإسرائيلي:

تبدي روسيا تخوفها من جمود الأوضاع الحالية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي ومن ثمة احتمالية نشوب حرب بين إسرائيل وجيرانها العرب، وخاصة بين حزب الله اللبناني وإسرائيل، أو كانعكاس لتدهور الأوضاع في سوريا، فالحرب في منطقة الشرق الأوسط...لم تفلح في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي طوال العقود الماضية، وهي لن تفلح في هذا خلال الفترة القادمة...

... ويتمحور الموقف الروسي تجاه الوضع في المنطقة بالأساس على المواقف السوفيتية المعلنة منذ وقت بعيد والمرتكزة على القرار 242 وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة ... ورفض الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية. وقد عبر عن هذا الرئيس بوتين في زيارته الأخيرة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية، حيث صرح أن الاتحاد السوفيتي اعترف بالدولة الفلسطينية منذ 25 عاما وأنه لا تغير في السياسة الروسية في هذا الإطار والجدير بالذكر أن هذه السياسة الروسية لم تتطرق

[1] رابح زغوني ولزهر وناسي، مرجع سابق، ص 25-26

إلى العلاقات الروسية الإسرائيلية التي تزداد توطدا في الآونة الأخيرة رغم الاختلافات السياسية بين المواقف السياسية لكل منهما، فزيارة بوتين الأخيرة لإسرائيل حملت معها افتتاح مقر لشركة "غازبروم"الروسية في تل أبيب، ومنح امتيازات للتنقيب عن الغاز لها كما أن العلاقات العسكرية بين البلدين في مجال التقنيات العسكرية المتقدمة وبخاصة مجال الطائرات بدون طيار تزداد رسوخا [1].

– سوريا:

فشلت السياسة الخارجية الروسية حتى الآن ومنذ اندلاع الأزمة في مارس 2011 في بلورة إستراتيجية واضحة للتعامل مع الأزمة، بما يحفظ مصالحها، ويحقق أهدافها... فقد اقتصرت مواقف موسكو... على مجموعة من الخطوات الدبلوماسية التي تمثل في مجملها ردود أفعال على المواقف الغربية المضادة لنظام الأسد... وعدم ممارسة موسكو حتى الآن لأي ضغوط حقيقية وواقعية على النظام السوري... بالإضافة إلى فشل السياسة الروسية في مد جسور العلاقة بين المعارضة وموسكو، أو بين المعارضة والنظام... ويعبر هذا عن غياب الرؤية الروسية للحوار مع الدول الفاعلة في الأزمة السورية وبخاصة تركيا ودول الخليج وجامعة الدول العربية، ورغم أن روسيا لا تتحمل وحدها مسؤولية غياب التفاهم مع هذه الجهات حول سوريا، إلا أنها لم تبذل ما يكفي من الجهد لتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

---

[1] المصالح الروسية في الشرق الأوسط، موقع روسيا اليوم، 2012/6/19 /http://arabic. rt. com/news_all_news/analytics/68941

وربما يرجع هذا لأسباب موضوعية منها أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا في تعطيل أي محاولة للتقارب في وجهات النظر بين روسيا وهذه الدول، وكذلك يرجع ذلك إلى ارتباط السياسة الروسية تجاه سوريا باستحقاقات داخلية روسية. فقد مثلت الأزمة السورية لروسيا فرصة لتقديم نفسها كقوة عظمى ليس من خلال تصديها للغرب فحسب، وإنما أيضا في مقدرتها على حشد تأييد الصين لمواقفها.

وإجمالا يمكن القول إن الإستراتيجية الروسية الحالية تجاه سوريا تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي:

- العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من تكرار السيناريو الليبي على الأرض السورية، وتجريد أي تدخل خارجي من شرعيته.
- الاستمرار في الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظام السوري، مع تجنب ضغوط عنيفة على النظام السوري للقيام بخطوات إصلاحية، والاكتفاء بالأساليب الدبلوماسية مع مواصلة تنشيط العلاقات الاقتصادية والسياسية مع النظام.
- السعي للترويج لحل الأزمة السورية عن طريق الأطراف الفاعلة في سوريا سواء من المعارضة أو النظام، وتطوير علاقات متوازنة مع المعارضة السورية في الوقت ذاته. [1]

ولا توجد حالياً أي مكاسب واضحة تُبرر تحالف روسيا مع طهران أو دمشق. لكن كلاً من ميدفيديف وبوتين يدرك أن البلاد سوف تدفع ثمناً باهظاً يتمثل في الضرر الذي سيلحق بسمعتها

[1] المصالح الروسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص2

الدولية لو أنها حادت عن الإجماع بشأن تلك الأنظمة. لقد أمضت موسكو سنوات في بناء روابط قوية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية (لا سيما "مجلس التعاون الخليجي")، وأي من الزعيمين ليس مستعداً للتضحية بالعلاقات السياسية والاقتصادية المحتملة مع هذه البلدان لأجل آية الله خامنئي أو الأسد.[1]

وفي الواقع أن بعض التحركات الروسية الأخيرة قد أثبتت بالفعل أن روسيا تريد أن تكون لاعباً جماعياً وليس دولة منبوذة. ففي منتصف نيسان/ أبريل، أثناء محادثات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا في اسطنبول، أظهر المسؤولون الروس استعدادهم للتعاون لحل المسألة النووية الإيرانية. كما أن الإجراءات الروسية الأخيرة على الجبهة السورية مثل انتقاد الاستخدام المفرط للقوة من جانب الأسد وحث المشيخات الخليجية على بدء حوار بشأن الأزمة واستضافة شخصيات من المعارضة السورية في موسكو ودعم مبادرة وقف إطلاق النار التي طرحها كوفي عنان برعاية الأمم المتحدة كلها أمور تظهر أن موسكو لا تريد التحالف الكامل مع دمشق وأنها تتوقع تقديراً دولياً لهذا الامتناع.

والأسباب التي تدفع موسكو إلى عدم تقديم الدعم الكامل للتحالف الغربي ضد سوريا وإيران عملية تماماً، ولا تعتمد على التفضيلات الشخصية للرئيس. وبالنظر إلى النتائج في العراق وليبيا، أدركت روسيا أن سقوط الشركاء القدامى سوف يؤدي حتماً إلى خسارة النفوذ الاقتصادي والسياسي في البلدان

[1] نيكولاي كوزهانوف، مرجع سابق،ص2

المذكورة. وسواء ظلت روسيا خارج النزاع (كما هو الحال في العراق) أو ساعدت بشكل مخفي على الإطاحة بحلفائها القدامى (كما هو الحال في ليبيا، حيث كانت موسكو أول حكومة توقف صادرات المعدات العسكرية إلى القذافي) فإن النتيجة ستظل كما هي: لقد أُرغمت روسيا على مغادرة البلدان التي تم تحريرها من الحكام المستبدين.

ومن ثم، فإنه في ظل عدم وجود ضمانات قوية بشأن تأمين مصالحها، تقاتل روسيا من أجل الاحتفاظ بسوريا (إحدى محطاتها الأخيرة في الشرق الأوسط العربي) مع حماية إيران من احتمال شن هجمات عسكرية.... ومن المرجح أن يمر موقف روسيا تجاه سوريا وإيران وإن سطحياً على الأقل بتغيرات سلبية معينة..... إن الضمانات الملائمة التي تحفظ مصالح روسيا في سوريا وإيران إلى جانب اتباع منهج غير قائم على المواجهة عند إجراء الحوار من المرجح أن يُحدث أكبر قدر من التأثير الإيجابي على موسكو.[1]

2: البعد الدولي.

عندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة 2000، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية ففي يونيو سنة ـ 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" وفى مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهى الفكرة

[1] نيكولاي كوزهانوف، مرجع سابق، ص2

التي سماها بعض الدارسين بأن "الأهداف الداخلية تلغى أهداف السياسة الخارجية الروسية" من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أولها: إنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقا من روسيا فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، ثانيها: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها... وأخيرا: فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

وقد انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب وبتقوية دور القانون الدولي... كما انتقد "الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة... وقدم بوتين مبادرات لحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، وإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم... وعارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك حيث اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها وردا

على المشروع الأمريكي أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 أبريل سنة 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة 1999... حتى تقوم دول حلف الأطلنطي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيرا إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد كما أن الدول الجديدة في حلف الأطلنطي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي وفى 13 يوليو سنة 2007، وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروفا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية... وفى تطور مفاجئ، اقترح بوتين في 7 يونيو سنة 2007 على الولايات المتحدة المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفيتي، مما يعنى أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا مع فتح الباب أمام مشاركة دول أوروبية أخرى في المشروع والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية...

و في يوليو سنة 2007، دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي ففي هذا الشهر، أرسلت الولايات المتحدة بعثة علمية إلى تلك المنطقة لبحث ما سمته "الفوهات المائية الحرارية" في المنطقة وقد شككت روسيا في هذا الهدف وأرسلت بعثة أكبر إلى المنطقة بدعوى تعيين حدود الجرف القاري الروسي وإثبات أنه يتصل بالأراضي الروسية وقامت البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات سيادة روسيا عليها، وهو ما أدى إلى احتجاج أمريكي... وقد سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى،

وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدول.

كما سعت روسيا إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا ففي أغسطس سنة 2007، أعلن الجنرال بالويفسكي رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين. سعت روسيا أيضا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة) الدول المستقلة، من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية "القسرية"، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية وعلى الأخص جورجيا فقد نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة وضغطت على جورجيا تحت حكم ساكاشفيلي ذي التوجه الأمريكي، من خلال دعم الحركة الانفصالية في أبخازيا، وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا ووقف الواردات من جورجيا، والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي هذا بالإضافة إلى مشروعات التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. من ناحية أخرى قامت روسيا بتقوية علاقاتها

المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث ففي 7 يوليو سنة 2002 تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب ميثاق كيشناو، وتضم روسيا ومولدوفيا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان وكان قد تم إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" في 10 أكتوبر سنة 2000 وتضم روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو، بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو 20% فقط من التجارة الخارجية الروسية، مقابل 52% مع الدول الغربية.

سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الأوسط في فبراير سنة 2007 زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن وأعلن من خلالها أن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءا" ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة[1].

وفي سياق بحثها عن إستراتيجية للتأهيل الاقتصادي وإعادة بناء اقتصادها اتبعت روسيا الوصفة الغربية كطريق للتنمية

---

[1] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية الروسية، المصدر: السياسة الدولية موقع جريدة الأهرام بتاريخ 1اكتوبر 2007 على الرابط http://digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=221968&eid=306

الاقتصادية ونظرا للدور الذي تلعبه أوروبا كان الاهتمام الروسي منصبا على دفع الروابط الاقتصادية بينها وبين أوروبا قدما في اتجاه التعاون والشراكة. ففي جوان 1994 وقعت روسيا اتفاق الشراكة والتعاون مع أوروبا الذي تمحور حول آليات التجارة وسبل تدعيمها فبدأت المساعدات الفنية والاقتصادية والقروض المالية تأخذ طريقها إلى الاقتصاد الروسي، لكن ضعف الرقابة الداخلية واستشراء الفساد في مفاصل الدولة الروسية لم يعط أية نتائج مرغوبة لهذا التعاون، كما أن المساعدات الأوروبية كانت مقرونة بمشروطية سياسية مثل ربط القروض المالية بحقوق الإنسان. ومع مجيء بوتين عام 1999 أخذ التعاون الاقتصادي الأوروبي الروسي أبعاد أخرى نحو تقوية العلاقات ودعم التكامل الاقتصادي، وأعلن بوتين على فكرة إنشاء أوروبا كبرى دون حدود فاصلة، كما ألمح إلى أن روسيا تطمح أن تكون عضوا في الاتحاد الأوربي في غضون 10 سنوات قادمة. فقد شكل المنفذ الأوروبي فضاء لروسيا للتحرر جزئيا من الضغوط الأمريكية في هذا المجال، ومن أهم الأوراق التي توظفها روسيا في لعبة المصالح الإستراتيجية ورقة الطاقة باعتبار روسيا من أهم موردي الطاقة لأوروبا، هذا النفوذ الروسي المتزايد في سوق النفط العالمي والسوق الأوروبية منح روسيا هامشا تفاوضيا واسعا حول نقاط خلاف إستراتيجية مع أوروبا. [1]

[1] رابح زغوني ولزهر وناسي، مرجع سابق، ص27

الفصل الثالث:

آسيا الوسطى والقوقاز
في ظل الصراع الدولي على المنطقة

روسيا هي أضعف بكثير من أن تعيد هيمنتها الامبريالية على آسيا الوسطى، ولكنها أقوى بكثير من إمكانية إخراجها منها.

بريجنسكي

الخصائص الجيو سياسية

لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز:

1- المحددات الجيو سياسية لمنطقة آسيا الوسطى.

الموقع الجغرافي:

تضم منطقة آسيا الوسطى كلا من: تركمانستان، وأوزبكستان، وكازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان وتقع هذه البلدان من الناحية الجعرافية في نقطة التقاء حضارات عريقة عدة، إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التجاري التاريخية بين آسيا وأوربا، وبالتالي فهي تقع بين قلب المجال الجغرافي الواسع المصطلح على تسميته أوراسيا.

تبلغ مساحة آسيا الوسطى (399.440.0)كم2 وهي بذلك تشكل نسبة 8.3 % من مساحة القارة الآسياوية البالغة (47.650.000)كم2 وتتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة ويحده من الشمال روسيا ومن الجنوب إيران وأفغانستان وباكستان ومن الشرق الصين ومن الغرب بحر قزوين. [1]

أهمية الموقع الجغرافي:

منطقة آسيا الوسطى عبارة عن كتلة من جغرافية واحدة، ففي الشمال تقع روسيا مجاورة لكازاخستان وإلى الشرق تقع

---

[1] عبد الله فلاح، مرجع سابق، ص 22

الصين مجاورة لطاجيكستان وتركمانستان كما تجاور إيران تركمانستان، ووفقا لدائرة المعارف البريطانية فالمنطقة عبارة عن بحر داخلي عظيم، أي أنها مساحة قارية واسعة لكنها حبيسة، وهو الأمر الذي يجعل دولها أكثر تأثرا بظروف وأوضاع الدول المحيطة بها والتي تمثل بالنسبة لها معبرا إلى البحار المفتوحة. كما أن موقعها الهام يربط بين آسيا وأوربا ومنطقة الشرق الأوسط حيث توصف بأنها حلقة وصل بين الشرق والغرب وجسر يربط بين أوربا وآسيا أو بين المسيحية والإسلام. [1]

[1] عبد الله فلاح، مرجع سابق، ص 34

دول آسيا الوسطى

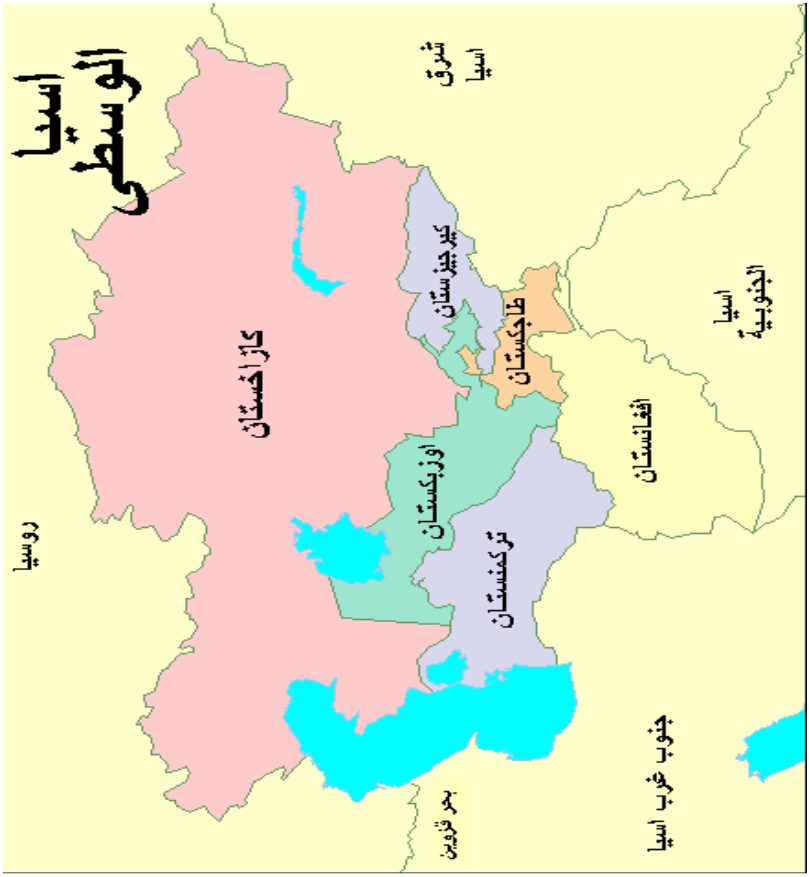

المصدر : قرص مضغوط الأطلس العربي، لبنان، مركز التعريب والنشر،1997

التركيبة السكانية لدول آسيا الوسطى:

يبدو جليا وواضحا... الضعف الديمغرافي في المنطقة مقارنة بغيرها من التجمعات السكانية في آسيا إنها مسكونة بحوالي 55 مليون ساكن، فهي أي هذه الجمهوريات الخمس من آسيا الوسطى يقلّ عدد سكانها عن عدد سكان جارتها إيران التي تُعد وحدها ما يقارب 65 مليون قاطن، من وجهة نظر أهمية السكان في كل دولة، تبدو أوزبكستان بسكانها البالغين 23 مليونا البلد الأكثر سكانا، تليها كازاخستان التي تعد 16 مليونا وعدد سكان الدول الثلاث الأخرى يتراوح بين 4 و7 ملايين ساكن، وإذا قارنا المنطقة مع جيرانها القريبين (إيران، روسيا، باكستان الهند، الصين) يبدو واضحا أنه على الصعيد الديمغرافي تبدو آسيا الوسطى كفراغ حقيقي محاط ببقاع ممتلئة.

ويعتنق أغلبية سكان آسيا الوسطى الديانة الإسلامية، وانتشر الإسلام في هذه المناطق بوسائل شتى منها تأثير الفتوحات الأولى في صدر الإسلام... فضلا عن التجار المسلمين على طول امتداد نهر الفولغا أو ما يعرف بطريق الفراء الممتد من الجنوب نحو الشمال، أو الطريق نحو الصين أو ما يعرف بطريق الحرير الممتد من الشرق إلى الغرب، وتدرك دول آسيا أنها دول إسلامية وأنها قريبة من الشرق الأوسط كما أن لها علاقات ثقافية ودينية قوية مع الدول العربية. كما تتميز هذه المنطقة بتفوق العنصرين التركي والإيراني، ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة هي التركية والفارسية إلى جانب اللغة الروسية.

الواقع السياسي والاقتصادي:

يعتبر بروز مجموعة مكونة من خمس دول مستقلة على الساحة الدولية... دفعة واحدة وفي مجال جغرافي موحد حدثا فريدا يتجاوز في أبعاده المختلفة إطار المجال الإقليمي. حيث تقع هذه البلدان من الناحية الجغرافية في نقطة التقاء حضارات عريقة عدة، تتوسط ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التاريخية بين آسيا وأوربا وبالتالي تقع في قلب المجال الجغرافي الواسع المصطلح على تسميته أوراسيا، كما أنها تفصل بين روسيا شمالا ومجال الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوبا، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية للإمبراطوريات والمتحكمة بقلب العالم.

وما من شك أن دول آسيا الوسطى غنية بكثير من الموارد الأولية الضرورية للتطور والتقدم كالنفط والقطن والحرير الطبيعي والذهب والفراء الطبيعي، فضلا عن احتياطياتها من الغاز الطبيعي والفحم والمعادن الحديدية مثل النحاس والزنك والفضة لكن هذه الجمهوريات تبقى مع ذلك فقيرة وتعاني من مشكلات تنمية وتطور أكثر من الجمهوريات السوفياتية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى وقوعها تحت الاستعمار الأوربي، ثم معاناتها من آثار برنامج الإتحاد السوفيتي للإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسعار مما فاقم من مشاكلها الاقتصادية. [1]

وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وخلال حقبة التسعينيات، شهدت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تراجعًا واضحًا لروسيا في

---

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيو سياسية آسيا الوسطى، ترجمة: علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، بيروت 2001، ص5-6

مواجهة نمو متزايد في النفوذ الأمريكي، فقد رأت القيادة الروسية آنذاك أن الجمهوريات الإسلامية السوفيتية في آسيا الوسطى والقوقاز تمثل عبئًا على روسيا، وبدا وكأن روسيا تريد أن تتنصل من علاقاتها التي دامت قرونًا مع هذه المنطقة، وكانت تأمل أن يكون الكومنولث تجمعًا يضم الدول السلافية الثلاث: روسيا وأوكرانيا وبلوروسيا، ويتجه غربًا ليضم دول شرق ووسط أوربا. وبالفعل اجتمع قادة الدول الثلاث وأعلنوا قيام كومنولث الدول المستقلة في 8 ديسمبر 1991، وجعلوا من مينسك عاصمة بلوروسيا المقر الرئيس له. إلا أن الكومنولث لم يتجه غربًا، وإنما اتجه شرقًا، واتسع ليضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فيما عدا دول البلطيق الثلاث، وذلك لعدة أسباب كان من أهمها إصرار دول آسيا الوسطى على الانضمام إليه، وشجبهم الدول الثلاث لانفرادهم بهذه المبادرة. ومن ثم كان الاجتماع التأسيسي للكومنولث في آلمأتا عاصمة كازاخستان في 21 ديسمبر 1991، وحضرته إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وفي ديسمبر 1993 انضمت جورجيا إلى الكومنولث، وذلك بعد إعلان الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة، في أكتوبر 1993، رغبة بلاده في الانضمام إلى الكومنولث، ليصل عدد أعضائه إلى اثنتي عشرة دولة.

ورغم هذا استمر تراجع دول آسيا الوسطى والقوقاز في أولويات السياسة الخارجية الروسية. كما تخلفت روسيا عن الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع هذه الدول بل ولم تبذل روسيا الجهد اللازم لحماية الروس والمتحدثين بالروسية في هذه الدول،

واستغلالهم كعامل تواصل هام بين روسيا وهذه الدول. فهناك 25 مليون روسي منتشرون في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز [1].

بالرغم من ذلك لا زالت دول وسط آسيا معتمدة في مبادلاتها التجارية وعلاقاتها الاقتصادية مع روسيا وهو تبادل غير متكافئ بين المركز الروسي وأعضاء رابطة الدول المستقلة، أبقى على رابطة التبعية من خلال إبقاء سيطرتها على تصدير موارد البلاد من النفط والغاز.

وتجد دول وسط آسيا صعوبة في دخول السوق العالمي، وتفضيلها الاعتماد على التبادل التجاري الداخلي تأثرا بالأنظمة التي حكمتها والتي سعت إلى فك الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي [2].

[1] محمد النعماني، مرجع سابق، ص1

[2] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 3

التكوين السياسي لجمهوريات آسيا الوسطى [1]

الدولة	العاصمة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة كم²	اللغة	نظام الحكم
كازاخستان	أستانا	16.2	2.724.900	كزخية وروسية	جمهوري رئاسي
تركمانستان	عشق آباد	5.1	488.1	تركمانية وروسية	جمهوري رئاسي
أوزبكستان	طشقند	27.6	447.4	أوزبكية وروسية	جمهوري رئاسي
قيرغزستان	بشكيك	5.6	199.9	قيرغيزية وروسية	جمهوري رئاسي
طاجيكستان	دوشنبه	7.2	143.1	طاجيكية وروسية	جمهوري رئاسي

[1] المرجع نفسه، ص 3

دول القوقاز [1]

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/

2 المحددات الجيو سياسية لمنطقة القوقاز

الموقع الجغرافي:

القوقاز إقليمٌ جبليٌّ يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق، وتتقاسم الإقليم أربع دول هي: روسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا. وقد صار الإقليم عبر العصور مسارًا هامًّا لانتقال الثقافات من الجنوب، حيث حضارات الهلال الخصيب إلى الشمال (الحضارة الروسية)، وإلى الغرب (حضارات شرق أوربا)، وكذلك إلى الشرق (آسيا الوسطى). ورغم أن الإقليم بموقعه هذا يمثل حضارة أوروآسيوية، فإن التأثير الثقافي الآسيوي أكثر وضوحًا فيه.

وتمتد جبال القوقاز بصفة عامة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، مؤلفة من سلسلتي جبال القوقاز الكبرى في الشمال، والقوقاز الصغرى في الجنوب. ويتسم القوقاز بتنوع عرقي كبير، وهو أمر راجع إلى كون الإقليم معبرًا أرضيا مرت عبره موجات بشرية عديدة تحركت بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.. واستتبع ذلك التنوع العرقي تنوعًا لغويًّا شديدًا، يندر أن نجد له مثيلاً في بقعة من الأرض لها تلك المساحة الصغيرة.

السكان:

ويقطن القوقاز أكثر من 50 شعبًا يتحدثون بلغات مختلفة ولهجات متنوعة، وقد أصاب كثير من الرحالة العرب الذين جابوا الإقليم ودونوا كثيرًا من المعلومات التي عرفها العالم عن القوقاز فيما بعد حينما أطلقوا على الإقليم مسمى "جبل الألسن" في إشارة بليغة إلى التنوع الكبير في لغات الإقليم. وتمثل سواحل البحر

الأسود وسهول الأودية أكثر مناطق التركز السكاني، بسبب النشاط الزراعي الكثيف، كما أن سفوح الجبال تحوي هي الأخرى أعداداً كبيرة من السكان... وعلى النقيض تشهد الأقاليم الألبية المرتفعة تبعثرًا سكانيًّا.[1]

وينقسم القوقاز إلى قسمين: القوقاز الجنوبي، والقوقاز الشمالي الذي يعرف بالقوقاز الروسي وهو مجموعة من الجمهوريات الصغيرة التي تشكل جزءا من روسيا الاتحادية، وهي: داغستان، الشيشان أنجوشيا أوسيتيا الشمالية، أديغيا، كباردينو بلكاري، قرة شاي شركسيا.

يحد دول القوقاز من الشمال روسيا، ومن الجنوب إيران، ومن الجنوب الغربي تركيا، ومن الشرق داغستان (روسيا) وبحر قزوين، ومن الغرب البحر الأسود. ويبلغ عدد سكان منطقة القوقاز ما يقارب 20 مليون نسمة، وتبلغ مساحة المنطقة حوالي 600 ألف كيلو متر مربع. [2]

الواقع الاقتصادي: تنتج المناجم الأرمنية النحاس والزنك والذهب والرصاص. بينما تنتج الغالبية العظمى من الطاقة من الوقود المستورد من روسيا، بما في ذلك الغاز والوقود النووي (لمحطتها الوحيدة للطاقة النووية). المصدر الرئيسي للطاقة

---

[1] د. راغب السرجاني، تاريخ الإسلام في القوقاز، موقع قصة الإسلام: بتاريخ 2012/04/02، 1:47pm على الرابط :
http://islamstory. com/ar

[2] http://ar. wikipedia. org/wiki/

المحلية هي الطاقة الكهرمائية. توجد في البلاد كميات صغيرة من الفحم والغاز والبترول لكن لم يجر استثمارها حتى الآن.

ثلثا أذربيجان غني بالنفط والغاز الطبيعي. تمتلك منطقة القوقاز الصغرى أغلب مخزون البلاد من الذهب الفضة الحديد النحاس التيتانيوم الكروم المنغنيز الكوبالت والموليبدنوم والخامات المركب والإثمد. في سبتمبر 1994، تم توقيع عقد لمدة 30 عاماً بين شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان (سوكار) و13 من شركات النفط من بينها أموكو وبي بي وإكسون موبيل ولوك أويل وشتات أويل. لكون شركات النفط الغربية قادرة على الاستفادة من حقول النفط في المياه العميقة التي لم يستطع السوفيات الوصول إليها، تعتبر أذربيجان واحدة من أهم المواقع في العالم للتنقيب عن النفط. في الوقت نفسه تم تأسيس صندوق النفط الحكومي بوصفه صندوقا من خارج الميزانية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والشفافية في إدارة عائدات النفط والحفاظ على الموارد للأجيال المقبلة.

تندمج جورجيا بصورة متزايدة في شبكة التجارة العالمية: حيث شكلت الواردات والصادرات في عام 2006 ما نسبته 10٪ و18٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. تشمل واردات جورجيا الرئيسية الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية، والآلات وقطع الغيار، ومعدات النقل.

تتحول جورجيا حالياً إلى معبر دولي من خلال مينائي باتومي وبوتي، كما أن خط أنابيب النفط من باكو يمر من تبليسي إلى جيهان خط أنابيب باكو- تبليسي - جيهان (BTC)، وانبوب غاز مواز، خط أنابيب جنوب القوقاز.

تتزايد أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجورجي. حيث جلب ما يقرب من مليون سائح 313 مليون دولار لهذا البلد في 2006. وفقا للحكومة، يوجد 103 منتجعات في مناطق مناخية مختلفة في جورجيا. تشمل مراكز الجذب السياحية أكثر من 2000 من الينابيع المعدنية، وأكثر من 12،000 من المعالم التاريخية والثقافية أربعة منها مصنفة من قبل اليونسكو على أنها مواقع التراث العالمي [1].

[1] د. راغب السرجاني، مرجع سابق، على الرابط :
http://islamstory. com/ar

دول القوقاز المساحة والسكان [1]

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة كم2	نظام الحكم	تاريخ الاستقلال
جورجيا	4.436.400	69.700	جمهوري رئاسي	26 أيار 1991
أرمينيا	3.250.000	29.743	//	21سبتمبر 1991
أذربيجان	7.953.438	86.600	//	30أغسطس 1991
القوقاز الروسي	3.835.000	400.000	//	

[1] http://ar. wikipedia. org/wiki/

احتياطيات بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز من النفط والغاز

[1]

الدول	احتياطي الغاز		احتياطي النفط	
	مؤكد	محتمل	مؤكد	محتمل
أذربيجان	6.9 مليار برميل	27 مليار برميل	850 مليار متر مكعب	990 مليار متر مكعب
كازاخستان	8 مليار برميل	85 مليار برميل	1840 مليار متر مكعب	2490 مليار متر مكعب
تركمستان	500 مليون برميل	32 مليار برميل	2860 مليار متر مكعب	4500 مليار متر مكعب
أزبكستان	600 مليون برميل	1 مليار برميل	1870 مليار متر مكعب	2990 مليار متر مكعب

[1] محمد رضا جليلي و تيري كيليز، مرجع سابق، ص 158

3: رابطة أو (كومنولث) الدول المستقلة:

كومنولث الدول المستقلة رابطة تتكون من 12 دولة كانت تكوّن في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي. وهذه الدول الأعضاء هي: أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان وقيرغزستان ومولدوفا، وروسيا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء.

كان الاتحاد السوفييتي (السابق) يتكون من 15 جمهورية. وفي عام 1991م بدأت الجمهوريات في إعلان استقلالها، وبدأ الاتحاد السوفييتي ينقسم إلى أجزاء. وكونت الإثنتا عشرة جمهورية كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر من العام نفسه، في وقت قصير قبل أن يختفي الاتحاد السوفييتي.

والثلاث جمهوريات السابقة التي لم تنضم إلى المنظمة هي: أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا. وتكون كومنولث الدول لعدة أسباب منها، أرادة الكثير من الدول الأعضاء المحافظة على الروابط الاقتصادية التي كانت بينها كجمهوريات سوفييتية سابقة، فعملوا على بناء قوة عسكرية مشتركة تستطيع صيانة استقلال أراضي كل دولة في هذه المنظمة. وكان اعتقاد أعضاء المنظمة أيضًا أن الكومنولث ربما يطمئن بقية دول العالم بأن أسلحة الاتحاد السوفييتي (السابق) النووية سوف تبقى تحت سيطرة قيادة واحدة. وفعلاً وضعت الأسلحة تحت سيطرة المنظمة. وعلى الرغم من أن هذه المنظمة كانت تهدف إلى مساعدة الجمهوريات السابقة على الاستمرار في العمل المشترك، إلا أنهم سرعان ما بدأوا في النزاع حول موضوعات مختلفة.

لقد هدف كومنولث الدول المستقلة في الأساس إلى تكوين قوة عسكرية واحدة لكل أعضائه، إلا أن كلاً من أذربيجان وروسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا قررت أن تنشئ قواتها المسلحة الخاصة بها... ورفض معظم أعضاء كومنولث الدول المستقلة فكرة روسيا لإنشاء سوق اقتصادية مشتركة يستمر فيها الروبل ـ الوحدة النقدية السوفييتية ـ في التداول. وبدلاً من ذلك فإنها اختارت أن تنشئ عملاتها الخاصة بها.

ويعتقد الخبراء أن الكثير من مشكلات هذه المنظمة تنشأ من عدم وجود هدف واضح. وترى روسيا أن كومنولث الدول المستقلة يجب أن تستمر. ولكن الأعضاء الآخرين يعبرون عن خوفهم من أن روسيا ـ بحجمها وقوتها الكبيرة ـ سوف تسيطر على هذه المنظمة ويرى بعض الأعضاء أن كومنولث الدول المستقلة اتحاد مؤقت يساعد فقط الجمهوريات السابقة على الاستقلال الحقيقي. ولا يملك كومنولث الدول المستقلة ميثاقًا يوضح واجباته وسلطاته، وينقصه أيضًا سلطة حاكمة تتخذ القرارات وتتعامل مع النزاعات. ويتساءل الكثير من الناس في الدول الأعضاء عن جدواها.[1]

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 158-161

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لروسيا

1: أهمية المنطقة عسكريا واقتصاديا وأمنيا:

أ عسكريا:

تعتبر روسيا المنطقة حديقتها الخلفية، ومنطقة نفوذها الحصري. حيث خضعت المنطقة للسيطرة الروسية منذ القرن التاسع عشر. وقد خرجت أذربيجان من الحظيرة الروسية عام 1994، بينما شهدت قرغزيستان صراعاً على النفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا أسفر عن فوز روسيا وتصفية القاعدة الأمريكية في عام 2010، بينما شددت روسيا من قبضتها على طاجيكستان، ودعمت علاقاتها مع كازخستان وتركمنستان، وتأرجحت علاقتها مع أوزبكستان. ويزداد الصراع حدة مع اقتراب موعد انسحاب قوات الناتو من أفغانستان، واستعداد روسيا لملء الفراغ.[1]

ومن أجل كل ذلك تم تأسيس رابطة الدول المستقلة: وهي... ليست مجرد تنظيم رمزي بحت وإنما منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين، والأمن. كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

والإرهاب. وتشارك منظمة رابطة الدول المستقلة، في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.[1]

وفي نظر الكثير من المحللين الروس أن الدفاع عن الحدود الخارجية لمنظمة الدول المستقلة يشكل الخط الأول للدفاع عن روسيا بالذات. إن آسيا الوسطى تعتبر بالتالي كحلقة مهمة في محيط الأمن الروسي، ولهذا شددت موسكو على متابعة الروابط العسكرية مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى، ولكن نجاحها في هذا المجال مبتور، فإذا كانت أمنت حضورا عسكريا في كازاخستان وفي قيرغيزستان وفي طاجيكستان، إلا أن أوزباكستان التي تأمل بمطامح إقليمية في آسيا الوسطى قد رفضت من جهتها إقامة قواعد روسية فوق أراضيها في حين أن تركمانستان لا تؤوي إلا حراس حدود.

وتهتم روسيا بشكل خاص لعلاقاتها بكازاخستان ففي نظر موسكو أن الأراضي الكازاخية تلعب دورا مهما جدا في الدفاع عن الأرض الروسية، إذ يشكل هذا البلد بالفعل منطقة عازلة ونوعا من الترس الإستراتيجي مخصص لحماية الأرض الروسية في حالة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، وأيضا في احتمالية تدهور العلاقات مع الصين... إن وجود موسكو في كازاخستان يفي باحتياجات روسيا في الوصول إلى بعض المنشآت الإستراتيجية... المعتبرة كأساسية لمراقبة إطلاق صواريخ محتمل آتية من الجنوب أو من الصين ويعتقد العديد من المفكرين الروس أن إقامة خد جديد دفاعي على طول الحدود الكازاخية لا يمكن تحقيقه بسبب طوله... والتكلفة الضخمة التي لن يتحملها

---

[1] اتحاد_الدول_المستقلةhttp://ar. wikipedia. org/wiki

الاقتصاد الروسي المتعثر... وإن هذا الوضع يقتضي الإبقاء على تعاون عسكري متين مع أستانا. [1]

ب اقتصاديا:

تمثل منطقة آسيا الوسطى السوق الرئيس للنفط والغاز الروسي بالنسبة للدول الأوربية حيث تقوم روسيا بإمدادها بـ 27% من احتياجاتها من النفط، وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز، وأهمها ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها، وأيضًا الجزء الشرقي من أوربا، حيث كان الاتحاد السوفيتي يمد دول أوربا الشرقية بأكثر من ثلثي استهلاكها من النفط، و80% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيرًا عن مثيلتها في السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد اعتمادًا أساسيًا على روسيا في الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 حوالي 70%من احتياجات القارة الأوربية.

إزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في سوق الطاقة العالمي خاصة الأسواق الأوربية، وبدرجة أقل الأمريكية، ونظرًا لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية، ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا في مواجهة أوربا والولايات المتحدة.[2]

بالإضافة إلى سعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها،

---

[1] محمد رضا جليلي و تيري كيليز، مرجع سابق، ص 94

[2] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

لاسيما أوربا، من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة. ففي مايو 2007، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلاً من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس الكازاخي نزاربابيف، لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدرة عبر روسيا إلى أوربا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا برودي جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. الأمر الذي يرجح دورًا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخي والروسي إلى الأسواق الخارجية وليس منافسًا للخطوط الروسية. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني، بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوربا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدمًا نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديدًا في مجال تصدير الغاز. ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل كثيرًا عن أسعار بيع الغاز الروسي لأوربا.[1]

وخلال اللقاء الذي جمع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في تركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وهي الدول المطلة على بحر قزوين، وتمتلك مع روسيا 87% من شواطئه حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي اتفقت الدول الأربع على التنسيق والتعاون في مجال الطاقة، واستغلال ثروات بحر قزوين. كما

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

وقعت روسيا وتركمانستان على هامش اللقاء في 13 سبتمبر 2009 اتفاقية تعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة إيتيرا الروسية وذلك لاستغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التركماني على بحر قزوين.[1]

ج – أمنيا:

لقد لخص بريجنسكي بصوابية وضع روسيا في آسيا الوسطى بقوله: "روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى بكثير من إمكانية إخراجها منها"[2]

ولفترة طويلة بقيت منطقة آسيا الوسطى مجالا مغلقا بعيدا عن المنافسة بين القوى بحكم الهيمنة المطلقة التي بسطتها الإمبراطورية الروسية ثم الإتحاد السوفيتي على هذا المجال الواسع، إلا أن انهيار الإتحاد السوفيتي أدى مباشرة إلى انبعاث هذه المنطقة، وكان لذالك تأثير مباشر على واقع علاقات القوة فيها، إذ سرعان ما فتح المجال أمام طموحات القوى المجاورة: تركيا – إيران – الصين، وغير المجاورة: الولايات المتحدة، في الوقت الذي تحاول فيه روسيا الإبقاء على نفوذها القوي، خصوصا بإعادة هيكلة علاقاتها مع المنطقة على أسس جديدة تكفل لها الاستقلال السياسي مع بقائها حزاما أمنيا ومجالا حيويا خاضعا لهيمنتها.

---

[1] المرجع نفسه، ص2

[2] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 106

لقد تمسكت دول آسيا الوسطى بوحدة جيش الإتحاد السوفيتي في إطار الكومنويلث الجديد، وقيادة عسكرية موحدة لهذا الجيش، ويعود السبب في ذلك إلى الخوف من تكويناتها العرقية الخاصة ووجود عدد كبير من الروس بين سكانها، ومن جهة ثانية فإن ما أفرزه الإتحاد السوفيتي السابق من تقاسم جغرافي وسياسي بين مختلف الدول الواقعة (في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز) وعلى بحر قزوين ورسم الحدود بشكل يمنع ويقلص قدرة كل دولة على تحقيق سيطرتها السياسية.

وقد عقدت دول الكومنويلث ست اتفاقيات فيما بينها لمعالجة القضايا الأمنية الحيوية المتصلة بترتيبات ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وتتصل بالسيطرة على الأسلحة النووية والأبحاث النووية والقوات المسلحة وقوات الحدود والقوات الإستراتيجية، وتجاوز ذلك إلى الاتفاق على ترتيبات جديدة لبناء نظام أمن مشترك...

2: تأثير النزاعات في المنطقة على السياسة الروسية:

أ – النزاع في آسيا الوسطى:

تعرضت طاجيكستان لكارثة حرب أهلية وقعت بين فئتين... (هما الإسلاميون والشيوعيون الجدد) الذين يتمتعون بدعم روسيا وأوزبكستان ووقعت مرحلة المعارك الشديدة بين أيار وكانون أول سنة 1992 وانتهت الحرب بانتصار الشيوعيين الجدد... وكانت انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع خطيرة ومتسعة... ودفع الشعب الطاجيكي ضريبة ثقيلة في الصراع، وقضت الحرب

على ما بين 20 ألفا إلى 100 ألف ضحية وشرد... الآلاف داخل البلاد وخارجها.

وفي كانون أول سنة 1996 حصلت مفاوضات سلام تحت رعاية روسيا وإيران أدت إلى عقد اتفاق عام... يتناول إقرار السلام بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة... على إثره تشكلت لجنة مصالحة وطنية كلفت بالاهتمام بمشكلة اللاجئين، وبتسريح المقاتلين من المعارضة... ودمجهم في الهيكليات الحكومية، وكذلك بتشكيل حكومة جديدة.

لكن هذا الاتفاق لم يعد السلم لطاجيكستان بسبب عدم التزام بعض القادة العسكريين للمعارضة به مما أوجد الكثير من المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة والخاضعة للمسلحين التابعين للمعارضة أو السلطة.

رغم كل هذه المصاعب فإن عملية تقاسم السلطة مع المعارضة يدخل نوعا من التعددية في النظام السياسي الطاجيكي، فطاجيكستان هي الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى حيث يوجد حزب إسلامي معارض بصورة قانونية... بالإضافة إلى وجود أحد القادة العسكريين للمعارضة على رأس إحدى الوزارات، وهذا ليس بالشيء القليل بالمقارنة مع الوضع في بقية الجمهوريات الأخرى لآسيا الوسطى.

ب – النزاع في القوقاز:

بالانطلاق من الوضع الراهن للصراعات يجب وضع المجابهة الروسية الشيشانية على رأس القائمة لأن الحرب... الشيشانية هي خصوصية جدا لأن لها مظاهر حرب التحرير الوطني ولها مظهر الصراع الإثني والنزاع على الأرض، وهي

بصورة خاصة أعادت النظر والبحث في الحدود الدولية لروسيا وهو أمر غير مقبول في نظر موسكو.

... وقد هدأت اليوم بالإجمال المجابهات المسلحة التي التهبت منذ نهاية عقد الثمانينات حتى منتصف التسعينات، ولكن وقف إطلاق النار... لا نتيجة له، إذ يوجد نظريا في كل لحظة خطر معاودة المعارك ومن بين هذه الأخيرة يمكن الإشارة إلى الصراع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان (19881994). الصراع الأول يدور حول مشكلة كاراباخ العليا، وهي قطاع أرمني واقع في الأراضي الأذرية، ويطالب بإلحاقه بأرمينيا أو بالاستقلال... وهو الآن تحت السيطرة الأرمينية. ومنذ وقف إطلاق النار سنة 1994 ساد هدوء نسبي ولكن كل جهود المجموعة الدولية إيجاد حل لهذا الصراع بقيت بدون نتيجة.

أما الصراعات في جورجيا... فهي لا تقع بين دولتين قوقازيتين، وأكثر هذه الصراعات أهمية هو صراع أبخازيا... ومنذ استقلال جورجيا طالب الأبخاز (وهم يشكلون18% من سكان جورجيا) بإلحاقهم بروسيا مما أدى إلى تصاعد الصراع بين الإثنيات وإلى تدخل القوات الجيورجية في آب 1992. ودعمت روسيا الأبخاز فألحقوا هزيمة منكرة بالجيورجيين فاضطروا لمغادرة أبخازيا بعدها حلت قوات حفظ السلام (معظمها من الروس) تحت رعاية الأمم المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار.[1]

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 254-259

... إلا أن وقف إطلاق النار بقى هشا، وفى 12 نوفمبر 2006، أجرت أوسيتيا الجنوبية استفتاء أقرت فيه الغالبية الساحقة الموافقة على الاستقلال وطلب الانضمام إلى روسيا الاتحادية كما جرت انتخابات رئيس الجمهورية في اليوم نفسه والتي فاز فيها إدوارد كوكويتا متفوقا على منافسه الذي حاولت تبليسي (جورجيا) تمرير ترشيحه هناك وفي أوائل مارس 2008، تقدم البرلمان الأبخازي بطلب للاعتراف باستقلال الإقليم والانضمام للأمم المتحدة والبرلمان الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعندما قدمت جورجيا عرضا لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بعودة الاندماج في جورجيا مقابل حصول الإقليمين على الحكم الذاتي، رفض قادة الإقليمين وصرحوا بأنهم لن يقبلوا أي عرض لا يعترف باستقلال الإقليمين، وتبع ذلك إعلان روسيا في 16 أبريل 2008 أنها ستعترف بالمؤسسات والهيئات التجارية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، في خطوة اعتبرتها جورجيا مقدمة لضم روسيا للإقليمين وفى مايو 2008، أعلن الرئيس الأبخازي، أنه يريد عقد معاهدة عسكرية مع روسيا شبيهة بالمعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان لدعم الأمن فى بلاده، مبديا استعداده لإقامة قاعدة عسكرية روسية في الإقليم في إطار هذه المعاهدة وتصاعدت المخاوف من تحول التوتر إلى نزاع مسلح بعد أن اتهمت جورجيا روسيا بإسقاط طائرة استطلاع جورجية بدون طيار فوق أبخازيا، ومن ثم طالبت جورجيا الاتحاد الأوروبي بإرسال قوة حفظ سلام أوروبية إلى أبخازيا لتحل محل القوة الروسية التي اعتبرتها جورجيا غير حيادية. في المقابل اتهمت روسيا جورجيا بأنها تعزز قواتها في منطقة النزاع

استعدادا لمهاجمة أبخازيا وقامت موسكو في 29 أبريل 2008 بزيادة عدد قوات حفظ السلام الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية كما زودت معظم سكانهما (أوسيتيا الجنوبية 70 ألف نسمة، وأبخازيا 200 ألف نسمة) بجوازات سفر روسية، ثم أخذت تعلن أنها ستحمي مواطنيها في الإقليمين في حالة حدوث أي تصعيد من قبل جورجيا وخلال السنوات الأخيرة، دأبت موسكو على اتهام جورجيا بالتغاضى عن تواجد عدد من المقاتلين الشيشانيين على أراضيها وقيامهم بشن هجمات انطلاقا من الأراضي الجورجية.

وفي الثامن من أغسطس 2008 وبمجرد أن بدأت طائرات ومدفعية ودبابات جورجيا هجومها المفاجيء في أوسيتيا الجنوبية، ـ حاول الكرملين الاتصال هاتفيا برئيس جورجيا ساكشفيلى الذي كان لا يرد وطوال ذلك الوقت، قامت هيئة الأركان المشتركة الروسية بمنع قوة حفظ السلام الروسية من الرد على النيران... وبدأت القوات الروسية مساعدة السكان المدنيين في عاصمة أوسيتيا الجنوبية ـ الذين فاجأهم الهجوم الكاسح الجورجي، ومعظمهم يحملون جواز السفر الروسي.

وقد أنهت روسيا خمسة أيام من الحرب بإحكام سيطرتها على إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المنشقين عن جورجيا بمساحة كلية تبلغ 4800ميل مربع، بل وحرمان جورجيا من رأسي جسر في هذه المنطقة الانفصالية كما في الجيب الانفصالي الآخر الموالى لروسيا، أبخازيا، والقضاء على كل أمل لتبليسي في استعادة السيطرة على كل أراضى البلاد يوما ما، إذ نجح الكرملين في فرض منطقة عازلة حول أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا تمنع كل

القوات الجورجية من دخولها، وفى الوقت ذاته نجح في الحصول على ضمانات بأن جورجيا لن تلجأ إلى القوة مرة أخرى لاستعادة الأراضي التي فقدتها، كما أن موسكو ستكون مطمئنة إلى أن هيمنتها على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لن تكون موضع اختبار مرة أخرى في المستقبل. [1]

الأطماع الإقليمية والدولية في المنطقة

1 – الأطماع الإقليمية:

أ تـركـيـا:

تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للاتحاد السوفيتي في نيسان (أبريل) 1991 بمدينة قازان، وقد جمع ممثلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلة ذاتياً. وقرر المؤتمرون تأسيس حزب مؤتمر الشعوب التركية، كما وافقوا على استبدال الحروف اللاتينية بحروف لغاتهم الأصلية أسوة بتركيا، أما بالنسبة لتصدير النموذج التركي، فتعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية أهمها: العلمانية، والتعددية السياسية، وتجربة التحول إلى اقتصاد السوق.

ويشجع تركيا على ذلك دعم القوى الغربية الكبرى لنموذجها، سواء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أيضاً التي تهتم

---

[1] أحمد دياب، النزاع في القوقاز، حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة، المصدر: السياسة الدولية، 2008/10/01 على الرابط :
http://digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=222195&eid=35

بمواجهة موجة الحركات الدينية الإسلامية المناهضة للسيطرة الروسية، المرتبطة في الإدراك الروسي بتجربتي أفغانستان والشيشان. ومن بين ما تهدف إليه الطبقة الحاكمة التركية إحداث ريع استراتيجي جديد يجعل تركيا هي رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، بعد أن كانت تلعب هذا الدور تجاه الاتحاد السوفيتي سابقاً، وبالتالي تبرهن أنقرة من جديد على دورها الاستراتيجي، وتحافظ على تدفق المساعدات إليها، كما تسرع من الاندماج في السياسة والاقتصاد الغربيين .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الاختراق السريع الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة لم يكن ليتم بسهولة دون المساندة الأمريكية غير المشروطة لتركيا لتكون قوة استقرار في المنطقة وعاملاً موازناً لإيران. وفي هذا السياق يندرج القرار الأمريكي في شباط (فبراير) 1992 بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية «إعادة الأمل» لمساعدة الجمهوريات الاشتراكية السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما دفع بإيران لتصف تركيا بأنها عميل للولايات المتحدة الأمريكية يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية كما تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية. فقد دعت تركيا في تشرين الأول (أكتوبر) 1992 إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز. كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في حزيران (يونيو 1992 (باسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان.

وفي المجال الاقتصادي أقامت أنقرة وكالة تعاون مخصصة لتسهيل المبادلات مع دول المنطقة، إن الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي تيكا المؤسسة سنة 1992 مهمتها التنسيق بين النشاطات الخاصة والعامة في مادة التنمية في آسيا الوسطى. تقدم هذه الوكالة مساعدة للدول الجديدة في القطاعات الأكثر تنوعا، وهي قد ساهمت فعلا في تطوير نظام مصرفي، وفي تدريب كوادر تستطيع العمل ضمن اقتصاد السوق، وفي إنشاء اتحاد غرف التجارة... وفي اتحاد البلدان المتكلمة بالتركية، وعلى إقامة شبكات معلوماتية، وعلى بث برامج تلفزيونية...

إن هدف أنقرة هو تشجيع الاستقلال الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطى بفضل تطوير اقتصادها الوطني وإقامة أسس ضرورية لاقتصاد السوق. وهكذا عقدت تركيا أكثر من 350 اتفاقا مع هذه الجمهوريات في المجالات الاقتصادية والثقافية والتربوية، والاتصالات والنقل، والمساعدة التقنية والتدريب، وقدمت الحكومة التركية مساعدة إنسانية لبعض الدول، وسهلت مجيء الطلاب من المنطقة إلى تركيا بواسطة مساعدات دراسية ووضعت تحت تصرف المصدرين الأتراك خطوط اعتمادات مصرفية.

وقد أظهر القطاع الخاص التركي حيوية مشهودة في مجالات مثل البناء والفنادق والمطاعم والتوزيع بالجملة والأغذية الزراعية والكهرباء والمعلوماتية والاتصالات السلكية وصناعة الجلد.

وفي سنة 1998 بلغ عدد المشاريع التركية الزراعية في جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان القوقازية حوالي 4000

مؤسسة. والتوظيفات في المنطقة مهمة أيضا لأن المقاولين الأتراك وظفوا فيها 8.4 مليار دولار.

وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا 7000 طالب من بلدان آسيا الوسطى وفتحت العديد من المراكز الثقافية والمدارس في هذه البلدان... وتلعب هذه المدارس دورا مهما في تثقيف النخب الجديدة، وكذلك أقيمت جامعات جديدة بالتعاون مع دول المنطقة. ونظرا للدور المهم لهذه المنشآت في تثقيف النخب في آسيا الوسطى سوف ترى تركيا أن نفوذها يتزايد بدون شك في المستقبل. [1]

ب – إيـــران:

بالإضافة إلى الحدود المشتركة وانتشار المذهب الشيعي. تتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، ولذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولا سيما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، حتى إن سلطات باكو اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني .

وفي مقابل هذا الموقف وجدت المساعي الإيراني قبولاً واسعاً لدى سلطات إقليم ناخيتشيفان الأذري الذي يمتمتع بوضع خاص، حيث توافد إليه العديد من البعثات الدينية الإيرانية، كما قامت طهران بترتيب إقامة اللاجئين من منطقة المعارك بإقليم كاراباخ،

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 144-145

تحت إشراف الهلال الأحمر الإيراني، وتطوير المواصلات البرية عبر الحدود، وفتح ممر عبر أراضيها بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان .

ولأن وجود أقلية قوية من الأذريين شمال البلاد أمر يخيف إيران كثيراً، فقد اعترفت بأذربيجان متأخرة جداً كما أن إيران تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة 94 ٪ من باب الضغط على أذربيجان[1].

أما التحرك الإيراني تجاه جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى فينقسم إلى قسمين الأول التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز وتأتي جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات الإيرانية لاعتبارات أساسية تمس بالوحدة الإيرانية وأهمها: التداخل الإثني، إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران، 60 ٪ منهم لا يتكلمون الفارسية

وبالسياسة الذرائعية نفسها تطمح طهران إلى جعل منفذاً استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا. وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وقد التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبيليسي بالألمنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران.

---

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

والثاني التحرك الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، مقارنة بجمهوريات القوقاز، تتوافر لطهران إمكانيات تحرك أحسن تجاه جمهوريات آسيا الوسطى أهمها: عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج العربي لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى تفوق انتشار الإسلام، وأهمية الأقليات الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين[1] .

في هذا الإطار، تدرك طهران مدى أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية. ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة أهمها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجاً برياً مباشراً إلى مياه الخليج العربي، كما يكسر عزلة طهران دولياً، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة .

وتأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى. ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدة، أهمها: الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان وبالتالي فهي تطرح تقريباً الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعتبر مجالاً حيوياً، ومصدر قلق في الوقت نفسه .

---

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

كذلك انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ومما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى1 .

أما جمهورية طاجيكستان فقد اكتسبت أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية، بسبب انتشار الإسلام فيها دون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكان طاجيكستان مقارنة مع بقية الجمهوريات والانتشار الواسع للغة الفارسية، وتخوف الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى .

وعكس تحركها الديني النشط في أذربيجان، اتسمت سياسة إيران تجاه طاجيكستان بالواقعية والحذر من تنامي المطالب السياسية لبعض الأطراف الداعية إلى إقامة «طاجيكستان كبرى» تمتد من كابول إلى بخارى .وفضلت إيران دور الحكم في الصراعات السياسية الداخلية، وعقب سقوط الحكومة الائتلافية للإسلاميين والديمقراطيين عام 1992، كانت طهران سباقة إلى الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة في دوشمبي. أما بالنسبة للتعاون الإقليمي فقد شرعت إيران وتركيا بحماس واضح في العمل على ادماج علاقاتهما الثنائية بالجمهوريات المستقلة في أطر تعاون إقليمي تستطيعان من خلالها هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون إقليمي، وصوغ المحتوى السياسي والتوجه

---

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

الخارجي للتنظيم الإقليمي المقترح. وحول المبادرات الإقليمية الإيرانية فقد تم إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان وقد عملت طهران على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكيرجيستان. ويتطلع القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظمة سوقاً إسلامية كبيرة تضم 250 مليون نسمة على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع. وتأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في نيسان أبريل 1992، بهدف تسهيل المبادلات التجارية والملاحة وتطوير الموانئ والتنقيب واستغلال الموارد البحرية. إضافة إلى تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية . وتحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عدة، أهمها منافسة التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال للجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجياً من دائرة النفوذ الروسي والتخفيف من حدة التطلعات القومية العابرة للحدود، وتقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة وخاصة احتمالات توسع الناتو فيها.

كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر، وصولاً إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة 30 مليار م3 في السنة، ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام 2011، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووي الإيراني قد تؤثر على هذا المشروع.[1]

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

ج – الصين:

لقد أثمر التعاون الروسي الصيني إلى الاهتمام بتفعيل منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي التي تضم بالإضافة إلى روسيا والصين كلا من كازاخستان وأوزباكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان بالإضافة إلى إيران ومنغوليا وباكستان والهند كمراقبين... وكذلك معاهد الدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية، وتعهدت الصين وروسيا بمساعدة دول آسيا الوسطى في مواجهة مشاكلها المتعلقة بالإرهاب والتدخل الأمريكي... ويبرر اهتمام الصين بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز تخوفها من تناقص مصادر إمداد الطاقة لها، مما دفعها إلى تنويع اعتمادها على مصادر بديلة أهمها سيبيريا الروسية، ونفط كازاخستان مما يجعل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين أهم المصادر التي تعول عليها بكين لتغذية صناعتها المتزايدة، ولقد نجحت الصين في تثبيت أقدامها في غربي كازاخستان عندما قامت باستثمار ثلاثة حقول رئيسية، وتوقيع عدة اتفاقيات لمد خط أنابيب ينقل النفط من قزوين إلى إقليم شينغيانغ في غربي الصين ومنه إلى شينغهاي. ويمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية. [1]

وقد سجلت الصين مع آسيا الوسطى نوعا من النجاح في المجال الاقتصادي... إلا أن تلك المبادلات لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من مجموع مبادلات الصين مع العالم، فقد وصلت تلك المبادلات إلى 955 مليون دولار من أصل مبلغ إجمالي تبادلي مقدر بـ: 323مليار دولار. بل حجم التبادل التجاري مع فيدرالية

[1] عبد الناصر سرور، مرجع سابق،ص 54

روسيا بلغ 5.5 مليار دولار، ويعود سبب ضعف هذا التبادل بين الصين ودول آسيا الوسطى بالدرجة الأولى إلى ضعف اقتصاديات تلك الدول.

ومن أجل تحسين الشروط وزيادة المبادلات مع آسيا الوسطى قامت الصين بتقوية البنية التحتية للنقل ضمن خططها الخمسية وكذلك الاتصالات الهاتفية...كما قامت السلطات الصينية بفتح المدن الحدودية...وفتح اثني عشرة نقطة حدودية للعبور.[1] كما أنشأت الكثير من خطوط السكة الحديدية التي تربطها بكل من كازاخستان وأوزبكستان وكيرغيزستان ومنها ما يمتد إلى باكستان والهند شرقا، وبعضها يتجه غربا إلى أوربا. [2]

2 – الأطماع الدولية:

أ الولايات المتحدة الأمريكية:

عسكريا:

كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي أبدت اهتمامًا واضحًا بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز بمجرد استقلال هذه الدول عن الاتحاد السوفيتي، وتفكك الأخير عام 1991. وقد ترجمت واشنطن هذا الاهتمام في الشكل التالي:

تعزيز إقصاء دول المنطقة عن روسيا، ودمجها في المؤسسات الغربية:

---

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 132

[2] المرجع نفسه، ص 129-131

وذلك من خلال دمج دول المنطقة في المؤسسات الغربية الأمنية على وجه الخصوص، وأهمها حلف شمال الأطلنطي ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي. ففي يناير 1992 انضمت الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز إلى منظمة الأمن والتعاون الأوربي. وفي قمة حلف شمال الأطلنطى في أكتوبر 1993 بألمانيا اقترحت الولايات المتحدة تدشين برنامج الشراكة من أجل السلام لإقامة علاقات تعاونية مكثفة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في مجال حفظ الأمن والسلم في المنطقة، والتعاون لمواجهة التهديدات بالمنطقة. 1وقد بدأ البرنامج في يناير 1994، وانضمت جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية تباعًا على النحو التالي: كازاخستان (مايو 1994)، تركمانستان)مايو 1994)، أذربيجان (مايو 1994)، قيرغيزستان (يونيو 1994) أوزبكستان (يوليو 1994)، طاجيكستان (فبراير 2002).

التغلل العسكري في المنطقة:

بدأت الولايات المتحدة تطوير تعاونها العسكري مع دول آسيا الوسطى منذ مطلع التسعينيات. ففي عام 1994تم توقيع مذكرة للتعاون العسكري بين واشنطن وكازاخستان، تم تدعيمها باتفاق للتعاون في مجال التدريب العسكري ومعدات الأمن النووي عام 1997. كما تم توقيع اتفاقية مماثلة في نفس العام مع أوزبكستان. كذلك التدريب الأمريكي للقوات المسلحة الأذرية، والتدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة والبحرية

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

الأذرية، وإمداد أذربيجان وعدد من دول المنطقة ببعض المعدات العسكرية. يضاف إلى هذا تقديم المعونات العسكرية لدول المنطقة، والتي قُدرت بحوالي 6،1 مليار دولار خلال الفترة من 1998- 2000.

وعقب أحداث 11 سبتمبر، وفي إطار حربها على الإرهاب واحتلالها لأفغانستان ذات الجوار الجغرافي المباشر لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، أُتيحت الفرصة للولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وهو الهدف الذي طالما سعت لتحقيقه. وتضمن ذلك قاعدتين أساسيتين هما:

قاعدة خان أباد في أوزبكستان:

في أكتوبر 2001 تم توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وأوزبكستان يقضي باستخدام واشنطن لقاعدة خان أباد مقابل إيجار قيمته 270 مليون دولار، إلى جانب منحة قدرها 100 مليون دولار، وقرضًا بقيمة 100 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي.

وقاعدة خان أباد هي قاعدة سوفيتية سابقة تقع جنوب شرق أوزبكستان، وتبعد نحو 500 كم عن العاصمة طشقند، و200 كيلومتر عن الحدود مع أفغانستان. استخدمها الأميركيون منذ أواخر 2001 لتقديم الإسناد الجوي لعملياتهم في أفغانستان، وكان يتمركز فيها نحو 1000 عسكري أميركي.[1]

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

قاعدة ماناس في قرغيزستان :

في ديسمبر 2001 وقعت الولايات المتحدة مع قرغيزستان اتفاقًا لبناء قاعدة عسكرية بمساحة 129 ألفًا و500 متر مربع، وتستوعب ثلاثة آلاف جندي، وعددًا غير محدد من طائرات حلف شمال الأطلنطي. وذلك مقابل إيجار سنوي بقيمة 150 مليون دولار، حسب بيان صادر عن السفارة الأميركية في بشكيك. وقد تم بالفعل إقامة القاعدة على بعد نحو 30 كيلومترًا من بيشكيك العاصمة، و480 كيلومترًا من الحدود الصينية و640 كيلومترًا من الحدود الأفغانية. وتتميز القاعدة بطول مدرجها البالغ 4270 مترًا، ويعد المدرج الأطول في البلاد .ويمكن للقاعدة استقبال طائرات الشحن الأميركية طراز سي 5 جلاكسي، وكذلك طائرات 747 والرحلات الدولية. وتحتاج الطائرات إلى 90 دقيقة انطلاقًا من قاعدة ماناس إلى مسرح العمليات العسكرية في أفغانستان. ويستخدم قرابة 1500 جندي أميركي، غالبيتهم من سلاح الجو القاعدة في عمليات الإحلال والاستبدال، وإعادة التزود بالوقود، فضلاً عن شحن المؤن إلى القوات الأميركية الموجودة في أفغانستان.[1]

اقتصاديا:

تقع دولتان من دول آسيا الوسطى، وهما: كازاخستان وتركمانستان، إلى جانب أذربيجان القوقازية على بحر قزوين، وتمتلك الدول الثلاث أكثر من ثلثي شواطئه، ومن المعروف أن منطقة بحر قزوين تمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم من النفط

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

والغاز الطبيعي بعد منطقة الشرق الأوسط رغم تفاوت تقديرات هذا الاحتياطي (200 مليار برميل وفق تقديرات أولية مطلع التسعينيات، إلى 33 مليار برميل، وفق تقديرات عام 2003). ومن ثم فإن للمنطقة أهمية إستراتيجية واضحة للولايات المتحدة التي ترى في السيطرة المبكرة على المنطقة تأمينًا لحاجاتها المستقبلية من الطاقة في المستقبل، ودعمًا لاستقلالها واستقلال حلفائها الأوربيين في مواجهة روسيا التي تزداد هيمنتها على سوق الطاقة العالمي.[1]

وقد نشطت الشركات الأمريكية في الاستثمار في قطاع النفط بدول المنطقة، ففي عام 1994 تم إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وأذربيجان، واستأثرت الشركات الأمريكية بمقتضاه بحوالي 40% من أسهم شركة أذربيجان الدولية العاملة في مجال النفط. وعلى مدى عقد التسعينيات استأثرت الشركات الأمريكية بـ 38% من قيمة العقود التي أبرمتها أذربيجان في مجال النفط، في حين حصلت الشركات البريطانية على 17% والشركة النرويجية على 8% في حين لم تحصل الشركة الروسية لوك أويل سوى على 10% من قيمة العقود ولهذا دلالاته السياسية والإستراتيجية. كما قامت شركة شيفرون الأمريكية للبترول باستثمار عشرة ملايين دولار في قطاع النفط في كازاخستان مطلع التسعينيات.

يضاف إلى هذا تقديم المساعدات لهذه الدول بهدف التحولات السياسية والاقتصادية بها. وقد قدرت المساعدات الأمريكية لدول المنطقة عام 2006 بـ: قرغيزستان 32مليون دولار، أذربيجان

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

28 مليون دولار طاجيكستان 22 مليون دولار، كازاخستان 19 مليون دولار، أوزبكستان 15 مليون دولار تركمانستان 5 ملايين دولار. [1]

ب الاتحاد الأوربي:

أعلن الاتحاد الأوربي مرارًا عزمه تقليص دور شركة غاز بروم الروسية في إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز باكو– تبليسي – جيهان لنقل ليس فقط الغاز الأذري، ولكن الكازاخي والتركماني أيضًاَ إلى ميناء جيهان التركي، ومنه إلى أوربا، وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. أيضًا مشروع نابوكو، وهو تصور مستقبلي يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوربا [2]

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تشكل الممول الأساسي فيما يتعلق بالرأسمال والخبرة العملية وأيضا بالخدمات والتكنولوجيا الضرورية لاستقلال موارد جمهوريات آسيا الوسطى، والاتحاد الأوربي هو أيضا مصدر الدعم والعون للبلدان الأكثر فقرا، مثل كيرغيزستان وطاجيكستان (عن طريق المكتب الإنساني للمجموعة الأوربية ECHO).

---

[1] محمد النعماني، مرجع سابق ص2

[2] المرجع نفسه، ص2

وعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت دول الاتحاد الأوربي شركاء مهمين بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى ولدول الاتحاد مصالح متنوعة، فقد دخلت شركاتها البترولية في المشاريع الطاقوية في المنطقة، ولكي ينمي المبادلات عمد الاتحاد الأوربي إلى فك عزلة دول المنطقة بواسطة برنامج ممر النقل بين أوربا والقوقاز الذي أطلق أثناء مؤتمر بروكسل سنة 1993 وتم توسيع البرنامج الذي طبق عند انطلاقه على الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى وعلى جمهوريات القوقاز الثلاث وشمل منغوليا وأوكرانيا. وكان المطلوب إعادة تأهيل وتطوير شبكات الطرق والمياه والسكك الحديدية والمرافئ وأنابيب النفط وممرات الطيران. وكان الهدف المبتغى هو تسهيل انفتاح الدول المستقلة حديثا وربطها ببقية العالم بواسطة طرق وصول تتجنب بآن واحد أراضي روسيا وأراضي إيران، وفي سنة 1999 موّل الاتحاد الأوربي 22 دراسة في المساعدة التقنية و5 مشاريع توظيفية بمبلغ 50 مليون، وقد أعيد تأكيد تعهد الاتحاد والتزامه تجاه آسيا الوسطى والقوقاز أثناء مؤتمر باكو الذي عقد في أيلول 1998 وبهذه المناسبة تم عقد اتفاق متعدد الأطراف مدته عشر سنوات يهدف إلى زيادة تطوير مشروع تراسيكا. بالإضافة إلى تطبيق برنامج (تاسيس) والذي يتعلق بتشكيل وتطوير إدارة عمل فضلى للموارد الطبيعية وتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وقد دعيت دول آسيا الوسطى في علاقاتها مع الغرب في آذار 1992 إلى الانضمام إلى مجلس التعاون في حلف شمال الأطلسي

وباستثناء طاجيكستان فقد انضمت كل بلدان آسيا الوسطى إلى"الزمالة من أجل السلام".[1]

وفي خطوة أخرى قرر المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا في 30 كانون الثاني قبول الجمهوريات الخارجة من الاتحاد السوفيتي السابق...وهي فكرة دعمتها روسيا بقوة فقد اعتبرت أن مثل هذا القبول من شأنه أن يعزز تماسك اتحاد الدول المستقلة الناشئة. وأن يخضع دول الاتحاد لالتزامات المنظمة (حقوق الإنسان، دولة القانون، اقتصاد السوق، شفافية النشاطات العسكرية نزع التسلح...) وبعد حل مسألة القبول، أرسلت منظمة الأمن والتعاون الأوربية لجنة مراقبين في 1992 إلى تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان تبعتها لجنة أخرى في نيسان إلى كازاخستان وقيرغيزستان... وأصبحت المنظمة بعد ذلك تمتلك لجنة في طاجيكستان ومكتبا إقليميا للاتصال بآسيا الوسطى مركزه أوزبكستان ومراكز للمنظمة في كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان. [2]

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيليز، مرجع سابق، ص 114-115
[2] المرجع نفسه، ص 162-163

خاتمة

تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ السياسة الخارجية الجديدة للرئيس بوتين لعل أولى تلك المعضلات هي المعضلة السكانية والاقتصادية وقد أشار بوتين في خطابه في مايو سنة 2006 أمام البرلمان إلى أن "أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان"، مشيرا إلى أن عدد السكان البالغ 143 مليون نسمة يتراجع بمعدل 700 ألف نسمة سنويا وهذا التراجع هو مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشيطة ويتضح ذلك إذا تذكرنا أنه ـ حسب إحصاءات سنة 2004 ـ بلغ الناتج القومي الروسي 1.4% من الناتج القومي الإجمالي العالمي وهو الأمر الذي لا يدعم اقتصاديا دورا روسيا خارجيا نشيطا أما المعضلة الثانية، فهي المعضلة الأطلنطية، وبالتحديد توسع حلف الأطلنطي شرقا في مناطق النفوذ الروسية التقليدية فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدوارا عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا، خاصة في أفغانستان (الوجود العسكري)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من أجل السلام)، وفى بعض دول القوقاز، فيما يشبه إعادة تطبيق لإستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة.

ولكن من ناحية أخرى، فإن لروسيا والرئيس بوتين عدة عناصر قوة، أهمها التحسن الواضح في الاقتصاد الروسي نتيجة

ارتفاع أسعار النفط ويوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 أن روسيا قد أصبحت أعلى دول الكومنولث في التنمية البشرية،كذلك فالتوجه الأورو ـ أطلنطي للرئيس بوتين يحظى بدعم الرأي العام الروسي إلى حد بعيد وفى استطلاع للرأي العام الروسي، عبر 52% من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة سنة 2012... كذلك فإن رد فعل روسيا تجاه مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية سيحدد ـ إلى حد كبير ـ مستقبل الدور الروسي في السياسة الدولية [1].

[1] محمد السيد سليم،مصدر سابق، على الرابط بتاريخ : 2007/10/1، 47:1pm http://digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=221968&eid=306

المصادر والمراجع

كتب:

أ.د أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر التوزيع، ط1، عمان،2011

د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، مصر 1998.

لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: د. محمد أحمد مفتي ود. محمد السيد سليم، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض 1989 م.

مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحات.

محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيوسياسية آسيا الوسطى، ترجمة د. علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، بيروت، 2001

محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

رسائل واطروحات:

أ. بولمكاحل ابراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب

الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

أ. ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2008/2007.

جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية، دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985.

رابح زغوني ولزهر وناسي، صنع السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، بحث مقدم في مقياس العلوم السياسية، فرع ماجستير علاقات دولية، جامعة باتنة 2007/2006.

عبد الله فلاح، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تقدم إلى مجلس كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011.

عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكيالروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العددB1،، 2009.

مواقع الكترونية:

أحمد عبد الله الطحاوي، استعادة الدور:المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الرابط: http://www.acrseg.org/16360

أحمد دياب، النزاع في القوقاز حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة، المصدر: السياسة الدولية، 2008/10/01 على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serieid=35&al=222195

د. محمد السيد سليم، التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية الروسية، المصدر: السياسة الدولية موقع جريدة الأهرام بتاريخ 1اكتوبر2007
على الرابط
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221968&eid=306

د. راغب السرجاني، تاريخ الإسلام في القوقاز، موقع: قصة الإسلام بتاريخ:2012/04/02،1 :pm47 على الرابط:
http://islamstory.com/ar

صابر آيت عبد السلام، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مدونة جسور للدراسات الدولية: 122012/04/، 1:38 pm على الرابط
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/blogpost_3335.html

محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم في العالم، موقع الحوار المتمدن. العدد 4245، بتاريخ2013،08:07/10/14

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382372

موقع قناة روسيا اليوم على الرابط

http://arabic.rt.com/news/584713

نيكولاي كوزهانوف، السياسة الخارجية الروسية بعد عودة بوتين، مقال على الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russianforeignpolicyafterputinsreturn

http://ar.wikipedia.org/wiki /

يستعرض هذا الكتاب أسس ومحددات السياسة الخارجية الروسية في واحدة من أكثر مناطق الصراع في العالم حساسية.
وعلى الرغم من ان هذا الصراع لا يبدو ملتهبا، أو متفجرا، إلا أن المساعي الروسية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز هي التي تقرر في الواقع مصير ومستقبل روسيا كقوة عظمى في العالم.
ولهذا السبب، فان فهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية في هذه المنطقة، تحدد على مستوى كبير من الدقة، سبل فهم السياسات الروسية في العالم بأسره.
ولقد قدم المؤلف، في هذا العمل ذي الطبيعة الموضوعية الصرفة، قراءة شاملة لتلك السياسة.

آلاف الكتب، لكل وقت، ومن أي مكان
e-kutub.com